أطر معالجة الخطاب الصحفى المصرى لسياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030

د. فوزى عبد الرحمن الزعبلاوى*

مقدمــة:

أكدت جمهورية مصـــر العربية خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ســبتمبر 2015 التزامها بتنفيذ أهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المســتدامة SDGS واستراتيجية التنمية المستدامة الخاصة بالاتحاد الإفريقى، ومن ثم أصدرت الحكومة المصـــرية قراراً بتشـــكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المســتدامة وأســندت مهامها لوزارة التخطيط والمتابعة والإصــلاح الإدارى، والتى حرصــت على التشــاور مع كافة الوزارات وممثلى الشــباب ومجلس النواب والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى، لضـــمان التبنى المجتمعى الواســـع للاســـتراتيجية، وتحقيق تنمية شـــاملة من خلال التوصـــل والاتفاق حول رؤية استراتيجية مشتركة تربط بين الأهداف قصيرة المدى بتلك متوسطة وطويلة المدى.

بدأت مصــر فى وضــع رؤيتها نحو مســتقبل أفضــل من خلال إعداد "اســتراتيجية التنمية المســتدامة: رؤية مصـــر 2030" فى فبراير 2016، كما طرحت الحكومة المصـــرية برنامجاً طموحاً للاصـــلاح الاقتصـــادى والاجتماعى فى أبريل 2106، وتتضـمن المحاور الرئيسية للبرنامج ضـبط الأوضـاع المالية العامة من خلال وضـع خطط أكثر فاعلية للضـرائب والدعم، بالإضـافة إلى ضـخ استثمارات كبيرة فى البنية الأســاســية والمشــروعات القومية الضــخمة مثل تنمية محور قناة الســويس، الكهرباء والطاقة، المحطة النووية بالضبعة، المدن الجديدة على محاور الطرق التنموية، تنمية مليون ونصـــف فدان، تنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير، وتطوير وإنشـــاء شبكات الطرق والكبارى الجديدة، إلى آخره.

وترتكز استرتيجية مصر للتنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية هى: أولاً: البُعد الاقتصادى ويشمل محاور: التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة والابتكار والبحث العلمى، والشــفافية وكفاءة المؤســســات الحكومية، ثانياً: البُعد الاجتماعى ويشــمل محاور: العدالة الاجتماعية، والصــحة، والتعليم والتدريب، والثقافة، ثالثاً: البُعد البيئى ويشمل محورى البيئة والتنمية العمرانية.

وتأتى أهمية هذه الاستراتيجية خاصة فى ظل الظروف الراهنة التى تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، والتى تتطلب إعادة النظر فى الرؤية التنموية

* مدرس بقسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (MSA)

لمواكبة هذه التطورات، ومن ثم تهدف هذه الاستراتيجية إلى أن تحقق مصر اقتصاداً تنافسياً ومتنوعاً على أساس علمى يتسم بالعدالة والتكامل الاجتماعى والمشاركة، حتى تصبح مصر من ضمن أفضل ثلاثين دولة من حيث حجم الاقتصاد، وتنافسية السوق، والتنمية البشرية وجودة الحياة، ومكافحة الفساد.

من أجل ذلك تبنت الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة عدة برامج للحماية الاجتماعية تستهدف مساندة الطبقات الفقيرة والفئات الأقل دخلاً، من شأنها تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ومن ثم شرعت مصر فى تنفيذ برنامج طموح واسع النطاق يتمثل أحد مكوناته فى التحول من الدعم الذى يتصف بالتعميم وقلة الكفاءة إلى شبكات حماية اجتماعية تتسم بالكفاءة واستهداف الشرائح المجتمعية الأولى بالرعاية، لضمان حصولهم على الحقوق الأساسية فى الصحة والتعليم والعمل والحياة الكريمة على أساس العدالة والمساواة.

الدراسات السابقة:

- فى إطار برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها دولة جنوب السودان قام كلٍ من **Jackline Simon & Kato Habib (2018)** بتقييم دور الحكومة بالتعاون مع المنظمات الدولية فى تثقيف وتدريب الأمهات على التصدى لأمراض سوء التغذية بالبروتين والطاقة (PEM) المنتشرة بين أطفال جنوب السودان، وبعد المناقشات الجماعية والمقابلات الفردية مع الأمهات، توصل الباحثان إلى فاعلية هذه البرامج ونجاحها فى إثارة وعى واهتمام الأمهات بنظافة الأطفال، ورعايتهم الصحية، وأساليب التغذية الصحية السليمة، بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب التربوية والتعليمية للأطفال، وأوصت الدراسة بضرورة التواصل المباشر مع الأمهات لمعرفة ردود أفعالهن ومردود البرامج التدريبية، وضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية، وأن تتناول البرامج التدريبية المستقبلية الممارسات الاجتماعية الثقافية[1].

- وفى دراسة **Mona Saeed (2018)** قامت بتقييم جودة الخدمات الصحية والاجتماعية التى تقدمها وزارة الصحة والسكان فى مصر من خلال الهيئة العامة للتأمين الصحى والاجتماعى، واستخدمت نموذج (ARIMA) فى التنبؤ باحتياجات السكان من الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتقديم خدمة صحية أفضل خلال عام 2025، وأكدت الباحثة على الجهود التى تبذلها الدولة فى تطوير الهيئة العامة للتأمين الصحى والاجتماعى التى تغطى خدماتها الصحية أكثر من 59% من إجمالى السكان عام 2017، وطالبت بضرورة رفع مستوى الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين وتوفير برنامج صحى جيد قادر على حمايتهم من مخاطر الأمراض[2].

- فى إطار التعرف على رؤية الأحزاب السياسية المصرية الممثلة فى مجلس النواب الحالى لقضية الحماية الاجتماعية من خلال تحليل المضمون الكيفى لبرامج التسعة عشر حزباً الفائزة فى الانتخابات البرلمانية عام 2015، توصلت **حنان أبوسكين (2107)** فى دراستها إلى أن الأحزاب السياسية المصرية ليس لديها رؤية محددة

متكاملة لكيفية تحقيق الحماية الاجتماعية أو تحويلها إلى سياسات مع محدودية اقتراح آليات محددة لتطبيقها، كما لم تطرح برامجها آليات التمويل المقترحة بوضوح خاصة مع زيادة عجز الموازنة[3].

- وأكدت **زيزيت إبراهيم أحمد (2017)** على أن الآثار الاجتماعية هى أكبر المساوئ التى ترتبت على عملية الخصخصة، بالإضافة إلى وجود تأثيرات وتداعيات مباشرة لسياسات الإصلاح الاقتصادى على القوى الاجتماعية فى مصر تمثلت أهم ملامحها فى صعود شريحة رجال الأعمال وتآكل الطبقة المتوسطة وتدهور أحوال الفقراء، نظراً لإنحياز هذه السياسات لعنصر رأس المال على حساب العمل، وإضعافها لقوة الدولة الاقتصادية.

وأوضحت الدراسة ضعف شبكات الأمان الاجتماعى التى توفر الحماية والمساعدة للفقراء والعاطلين وكبار السن وأصحاب المعاشات...إلخ. وأكدت على أن اقتصاد السوق لا يعنى تخلى الدولة عن مسئوليتها تجاه المجتمع، المتمثلة فى حماية الطبقات المهمشة، وتوفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجميع، فضلاً عن تحمل مسئولية تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتوفير إمكانية التنمية[4].

-خلُصت **إيمان عبدالحكيم (2016)** فى دراستها إلى أن الرعاية الصحية والعلاقات الزوجية تصدرتا أولويات اهتمام القنوات الفضائية الحكومية والخاصة عند تناولها للقضايا الاجتماعية، مع التركيز على الجوانب الإيجابية منها، وكانت قضيتى التحرش الجنسى وإدمان المخدرات أهم القضايا الاجتماعية التى تابعتها عينة الدراسة الميدانية[5].

- وفى دراسة **دعاء عادل محمود (2016)** تباينت أولويات الاهتمام بين المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى بالقضايا الاجتماعية خلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسى من 2012/7/1 إلى 2013/6/30، حيث اهتمت المواقع الإلكترونية بقضايا التعليم والبطالة بينما اهتمت شبكات التواصل الاجتماعى بقضايا الفقر والبطالة والفساد، وانفردت بطرح قضايا العدالة الاجتماعية وحقوق العمال، وكشفت انحيازات السلطة الاقتصادية التى ابتعدت عن الفقراء، واتجهت إلى إظهار الغضب والرفض لكافة القرارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على إبراز فشل الرئيس وحكومته وعدم تحقيقه لأى إنجازات على المستوى الاقتصادى والاجتماعى. وأخيراً جاءت الحكومة ومسئوليها فى مقدمة القوى الفاعلة فى المواقع الإلكترونية التى التزمت بتصريحاتهم الرسمية، بينما جاء الرئيس الأسبق فى مقدمة القوى الفاعلة فى شبكات التواصل الاجتماعى التى حملته مسئولية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[6].

- استهدفت دراسة **حسام محمد عبدالعزيز (2016)** رصد وتحليل اتجاهات صحيفتى حزب الوفد (المصرى والوفد) نحو قضايا المجتمع المصرى الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية خلال عامى 1952 و 2013، وتوصلت إلى سيطرة المصالح الاقطاعية والطبقية والسلطوية للحكومات وعدم وجود حريات أو ديمقراطية حقيقية سواء فى فترة حكم الملك أو فترة حكم الإخوان المسلمين، وهو ما أدى إلى انتشار الفساد بسبب الاحتلال والملك وحاشيته عام 1952 كما رأت جريدة المصرى، بينما رأت جريدة الوفد أن جماعة الإخوان المسلمين عملت على غياب العدالة وانتشار الفساد فى المجتمع تحت مظلة الدِين عام 2013[7].

- انتهت دراسة **أحمد أحمد أحمد عثمان (2015)** إلى أنه مع تعدد وتنوع الموضوعات التى تمت مناقشتها فى إطار معالجة البرامج الحوارية بالتليفزيون لمفهوم العدالة الاجتماعية بعد أحداث 30 يونيو 2013، والحد الأدنى والأقصى للأجور، والإقصاء السياسى، والدعم وارتفاع الأسعار، وعدالة توزيع الثروة فى مصر، إلا أن القنوات الفضائية المصرية الحكومية ركزت على قيمة "تكافؤ الفرص" فى محاولة لتصحيح مسار تحقيق العدالة الاجتماعية بعد أن انحرف بها نظام حكم الإخوان المسلمين الذى اتخذ من العدالة الاجتماعية شعاراً سياسياً، بينما اتبعت القنوات الفضائية المصرية الخاصة سياسة أخرى فى ضوء ما تتمتع به من نطاق حرية أكثر اتساعاً؛ حيث ركزت فى معالجة مفهوم العدالة الاجتماعية على قيمة "المساواة" لبيان زيف المفهوم الذى تبناه وروجته رموز الحكم السابق كأداة للسيطرة[8].

- أكدت دراسة **على بن إبراهيم النملة (2015)** على أهمية توسيع دائرة الحماية الاجتماعية، بحيث تشمل العمل على حماية المجتمعات من كل ما يخل بتحقيق الرفاهية الاجتماعية القائم على الوفاق والوئام داخل المجتمع وبين أفراده[9].
- وللتعرف على أجندة القضايا الاجتماعية وأطر تقديمها فى الفضائيات الإخبارية العربية (العربية الحدث والنيل الإخبارية)، خلصت **نيرمين سعيد كامل (2015)** فى دراستها إلى اهتمام الفضائيات الإخبارية العربية بقضايا الإرهاب، والعنف داخل الجامعات، فى حين أغفلت قضايا اجتماعية أخرى مهمة مثل تحدى الإعاقة والتحرش، إلاّ أن القناتين حرصتا على عرض أسباب القضايا وطرح الحلول المناسبة لها وهو ما يبرز مسئولية وسائل الإعلام الاجتماعية[10].
- توصلت دراسة **صالح على مسعود (2014)** إلى تزايد اهتمام الخطاب الدينى فى الفضائيات الليبية بتناول القضايا الاجتماعية التى جاءت فى المرتبة الأولى وخاصة القضايا المرتبطة بالأسرة والمرأة والشباب، بينما جاءت العدالة الاجتماعية فى مقدمة القضايا الاجتماعية المعاصرة التى تناولها الخطاب الدينى بالفضائيات الليبية[11].
- أكدت **مروة وائل عمر (2013)** تزايد اهتمام البرامج الاجتماعية لمحطات راديو الانترنت – راديو حريتنا وشبكة بلدنا- بمعالجة القضايا الاجتماعية التى تهم الشباب المصرى مثل: التعليم والصحة والعنف والإدمان والبطالة وقضايا الأحوال الشخصية...إلخ، وذلك من خلال مشاركة الجمهور فى ساحات الحوار والمناقشة التى تتميز بها وسائل الإعلام الحديثة[12].

- ومن الدراسات التى اعتمدت على المنهج التاريخى دراسة **محمد شعبان حسن (2011)** فى رصد وتحليل اتجاهات صحيفتى حزب الوفد (الوفد المصرى وصوت الأمة) وصحيفتى الهيئة السعدية (الدستور والأساس) وصحيفة الكتلة الوفدية (الكتلة) نحو قضايا المجتمع المصرى السياسية والاجتماعية فيما بين عامى 1936- 1953. وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين بين اتجاهات صحف الدراسة فيما يتعلق بقضايا التعليم والمرأة، بينما اتفقت فيما بينها حول قضية العدالة الاجتماعية على ضرورة السعى لإقرار العدالة الاجتماعية بتوفير المتطلبات الأساسية للأفراد، وطالبت بتحسين مستوى معيشة الفلاحين والعمال من خلال زيادة أجورهم وتوفير الرعاية لهم وحمايتهم من الرأسمالية[13].

- ومن خلال رصد وتحليل تطور معالجة مقالات "أحمد بهاء الدين" لقضايا المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية فى الفترة من 23 يوليو 1952 حتى نهاية حياته الصحفية فى فبراير 1990، توصلت **نرمين عبدالسلام محمد (2003)** إلى عدم وجود تطور على أولويات اهتمام "أحمد بهاء الدين" بالقضايا الاجتماعية خلال فترة الدراسة، حيث استأثرت قضية التنمية الاجتماعية بكل اهتماماته فى المجال الاجتماعى، وإعلاء قيمة العمل والسعى إلى نشر وغرس القيم الاجتماعية والسلوكيات الايجابية الملائمة لعملية التنمية[14].

- أوضحت دراسة **عبدالرحيم أحمد سليمان (2002)** أن خبراء الإعلام والاجتماع يروا أن البطالة والفقر تأتى فى مقدمة القضايا والمشكلات الاجتماعية التى تواجه المجتمع المصرى، بينما جاء ضعف القيم الدينية لدى الناس وقضايا المرأة فى مقدمة القضايا الاجتماعية المصرية التى تناولتها الأفلام السينمائية المصرية، والتى ركزت على مجرد عرض القضية دون تحليل أو طرح حلول مقترحة لها، كما ركزت عينة الأفلام السينمائية على تقديم الأدوار السلبية للشخصيات المشاركة فى الأفلام السينمائية، ومن ثم جاءت اتجاهات الشباب نحو الأفلام السينمائية المصرية سلبية، مع ضرورة فرض رقابة على الأفلام التى تركز على المضمون الجنسى[15].

- أظهرت دراسة **كريمة عبدالرازق الفقى** اهتمام جريدة أخبار اليوم بالتعليم مع مطالبتها بضرورة وجود سياسة تعليمية ثابتة، والدفاع عن حقوق المرأة وبخاصة الحقوق السياسية، وتسليط الضوء على قضية العمالة وتقييم قوانين العمل، مع ضرورة تفعيل دور النقابات العمالية لحماية حقوق العمال، إلاّ أن جريدة أخبار اليوم استخدمت أسلوب التضخيم والتهويل عند نشر أخبار الجرائم، وأخيراً عكست معالجة جريدة أخبار اليوم للقضايا الاجتماعية خلال فترة الدراسة من 1952 حتى 1981 اتجاه النظام الإعلامى المصرى من النظرية السلطوية إلى نظرية المسئولية الاجتماعية التى تهدف إلى خدمة المجتمع[16].

التعليق على الدراسات السابقة:

- اهتمام معظم الدراسات السابقة بالقضايا الاجتماعية المرتبطة بالأسرة والمرأة والشباب، فى ظل وجود قلة فى الدراسات التى تهتم بتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية وتسليط الضوء على السياسات التى تتخذها الدولة من أجل دعم ومساندة الطبقات الفقيرة والمتوسطة بالمجتمع فى ظل الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التى تتبناها الدولة.

- ركزت كثير من الدراسات على رصد وتحليل اتجاهات الصحافة المصرية بمختلف أنماطها نحو قضايا المجتمع المصرى بصفة عامة، وهو ما أدى إلى التوصل إلى نتائج عامة غير محددة، مع عدم تشخيص القضية المثارة وأسبابها بشكل دقيق أو طرح الحلول المقترحة لها.

- عكست الدراسات السابقة تحول النظام الإعلامى المصرى بمختلف أنماطه خلال السنوات الماضية إلى الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والتى تهدف إلى خدمة وتنمية المجتمع.

- أظهرت الدراسات السابقة تباين واختلاف توجهات وسائل الإعلام المصرية نحو دور الدولة فى توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين وخاصة فى فترات عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى التى تمر بها البلاد، وفقاً لأنماط ملكية وسائل الإعلام وسياساتها التحريرية وأيديولوجياتها الفكرية.

مشكلة الدراسة:

فى ظل تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية التى عانت منها مصر بعد أحداث 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013، بدأت الحكومة المصرية منذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى حُكم البلاد فى تطبيق العديد من الإجراءات الإصلاحية على كافة المستويات وخاصة على المستوى الاقتصادى، نتج عنها أثاراً سلبية صارت تُشكِّل تهديداً للتماسك والاستقرار الاجتماعى والسياسى، ومن أجل التصدى لهذه الأثار السلبية قامت الدولة بتوفير حزمة من إجراءات الحماية الاجتماعية خاصة للطبقات الفقيرة ومحدودى الدخل للحفاظ على تماسك واستقرار المجتمع.

وكما أن لوسائل الإعلام وخاصة الصحافة دور مهم فى إبراز الأثار السلبية الناتجة عن تطبيق الإجراءات الإصلاحية التى تتبناها الدولة، تقع عليها أيضاً مسئولية دعم ومساندة مؤسسات الدولة من أجل بناء وتنمية المجتمع، وإبراز إجراءات الحماية الاجتماعية التى توفرها الدولة للطبقات الفقيرة ومحدودى الدخل، إلاّ أن المسئولية الاجتماعية للصحافة نحو دعم ومساندة مؤسسات الدولة تختلف من صحيفة إلى أخرى وفقاً لنمط ملكيتها وتوجهاتها السياسية والأيديولوجية، ومن ثم كان من المهم رصد وتحليل وتفسير خصائص وسمات الخطاب الصحفى المصرى والكشف عن

اتجاهات الخطاب الصحفى فى صحف الدراسة إزاء سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030.

أهمية الدراسة:

تستند هذه الدراسة فى أهميتها إلى مجموعة من الاعتبارات يمكن إيجازها فيما يلى:

- الحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات العلمية التى تتناول دور وسائل الإعلام فى معالجة قضايا التنمية الاجتماعية، وتسليط الضوء على دور الدولة فى التصدى للقضايا والمشكلات الاجتماعية، فى ظل تردى الأوضاع الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع فى السنوات الأخيرة.
- يساعد تحليل الخطاب الصحفى المصرى لسياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار استرتيجية مصر للتمية المستدامة 2030 فى دراسة وتحليل الجوانب الأيديولوجية والسياسية التى تحكم الصحف المصرية بمختلف أنماط ملكياتها.
- أهمية رصد وتحليل سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، وخاصة تقديم سبل الدعم والمساندة للطبقات المتوسطة والفقيرة.

الهدف الرئيسى للدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسى يتمثل فى: "رصد وتحليل وتفسير خصائص وسمات الخطاب الصحفى المصرى والعوامل المؤثرة فيه إزاء سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030"، وتحديد الحجج والبراهين التى يعتمد عليها منتج الخطاب لإثبات الأفكار الواردة فى خطابه.

تساؤلات الدراسة:

1- كيف أثرت التوجهات الفكرية والسياسية للصحف المصرية بمختلف أنماط ملكياتها وسياساتها التحريرية على دورها فى الترويج لأطروحات وحجج وبراهين معينة تبرز معالم ذلك الخطاب؟

2- إلى أى مدى اهتمت الصحف المصرية بأطر سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة؟

3- كيف تم توظيف الأطر الإعلامية التى استخدمتها صحف الدراسة عند تناول سياسات الحماية الاجتماعية؟

4- ما الأطر المرجعية التى استندت إليها كل صحيفة من صحف الدراسة فى عرض خطابها المتعلق بسياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة؟

5- كيف أثرت مسارات البرهنة التى ارتكز عليها الخطاب الصحفى المصرى فى طرح الأفكار والمواقف والسمات؟

6- كيف أبرزت صحف الدراسة القوى الفاعلة والأدوار المنسوبة لها عند تناولها سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة؟

الإطار النظرى للدراسة: مدخل تحليل الخطاب الصحفى:

بدأت الدراسات العربية فى تحليل الخطاب خلال الثمانينيات حيث نشط عدد من الدراسات متأثراً بالجهود الغربية، وقد قام عدد قليل من الدارسين بتوظيف هذه النظرية فى الدراسات العربية وتحديد سمات الخطاب ومكوناته وجاءت هذه الإسهامات ضمن الإطار الفكرى لتحليل الخطاب الذى يعبر عن الواقع السياسى والاجتماعى[17]، فتحليل الخطاب عبارة عن مجموعة متصلة من المناهج لدراسة الخطاب، وهذه المناهج لا يترتب عليها مجرد ممارسات لجمع البيانات وتحليلها وإنما يترتب عليها مجموعة من الافتراضات النظرية.

وعموماً إن تحليل الخطاب يتجاوز تحليل النص حيث أن تحليل النص عبارة عن تحليل داخلى لا يتجاوز إطاره، بينما يتطلب تحليل الخطاب استرجاع الظروف التى أدت إلى إنتاج النص وهو ما يسمى بتحليل السياق وهو جزء أساسى من عملية تحليل الخطاب[18].

مماسبق يتضح الاستخدامات المختلفة لمصطلح الخطاب[19]:

1- أن الخطاب Discourse مرادف لمفهوم الكلام Parole عند "سوسير" بالمعنى المُتعارف عليه فى علم اللغويات البنيوية، أى دراسة الكلام وليس اللغة بما يستتبع ذلك من وضع المتكلم فى الاعتبار دون الاهتمام باللغة كبنية وكقواعد.

2- الاستخدام الثانى للخطاب لا يتم فيه الربط بين الخطاب والفاعل، ولكن الخطاب يستعمل كوحدة لغوية ذات بُعد يتجاوز الجملة، أى التعامل مع الخطاب كنص جاهز، وكرسالة كلية، وكمنطوق Enounce.

3- أن يدمج الخطاب فى التحليل اللغوى بحيث يُوضع فى الاعتبار مجموع قواعد تسلسل الجمل المكونة للمنطوق، ويُعد Harris الأمريكى أول من اقترح ذلك.

4- وفقاً لما يمكن أن يُطلق عليه المدرسة الفرنسية يطرح مفهوم المنطوق بالتعارض مع مفهوم الخطاب فى تعريف واقعى للغاية، فالخطاب هو المنطوق من وجهة نظر نظام الخطاب (الميكانيزم الخطابى) الذى تحكم إنتاجه ظروف وشروط معينة، ومن ثم فإن النظر إلى النص من منظور

بنائه كلغة يجعل منه منطوقاً، ومن ناحية أخرى فإن دراســـة ظروف أو شروط إنتاج هذا النص ذاته تجعل منه خطاباً.

5- ثمة اســتخدام خامس لمفهوم الخطاب، وذلك بإدماج نظريات إنتاج المنطوق Enunciation فى إطــار مفهوم الخطــاب، ووفقــاً لهـذا المعنى يقول "Benevenist": إن إنتـاج المنطوق يفترض التحول الفردى للغـة لتكون خطاباً، وهو يقدم التعريف التالى: يجب استخدام الخطاب فى أوسع معانيه، أى من حيث هو إنتاج للمنطوق يفترض مُتكلماً ومُستمعاً، بحيث يتوافر عند الأول قصد التأثير على الآخر بطريقة ما.

6- يعكس الاســتخدام الأخير لمفهوم الخطاب بعض الفروق مع الاســتخدامات الأخرى، حيث يطرح مفهوم الخطـاب بـالتعـارض مع مفهوم اللغة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى:

- المنطوق+ موقف الاتصال= خطاب.
- تراث لغوى= خصوصية.
- معنى= دلالة.

وتحليل الخطاب يمثل منهجاً وليس فقط طريقة للدراســة ويســجل هذا المنهج نظرة تفســيرية اجتماعية للواقع الاجتماعى وتشــترك مناهج تحليل الخطاب فى اهتمامها بالآثار التفسيرية للغة وتعتبر أسلوباً تفسيرياً للتحليل، وهى أهم مسـاهمة من جانب تحليل الخطاب، وهكذا يتميز تحليل الخطاب بالتزامه بنظرة تفســيرية اجتماعية مع محاولته استكشاف العلاقات بين النص والخطاب والسياق، ورغم اختلاف النصوص فى درجة مزجها للنص والسياق يفترض تحليل الخطاب أنه يستحيل فصل الخطاب فى سياقه الأوسع نطاقاً ويستخدم تقنيات مختلفة لتحليل النصوص من أجل اكتشاف أدلة تُشير إلى الخطابات التى تنبع منها تلك النصوص، فهناك ضرورة عملية وعلمية للربط بين النص والســياق والخطاب[20]، وبناء على ذلك فنظرية تحليل الخطاب تهدف إلى إعطاء وصـف صـريح ومنظم للوحدات اللغوية تحت الدراسـة وذلك من خلال بُعدين له هما النص والسياق:

1- النص: بنية الخطاب الداخلية التى تتألف منها المفردات والتراكيب والجُمل.

2- السياق: يوجد نوعان سياق لغوى يرتبط ببنية النص الداخلية، وسياق غير لغوى ويعنى بدراســة الخطاب فى ضــوء الظروف الخارجية والمؤثرات المباشرة عليه وظروف إنتاجه ويدخل فى ذلك خصـائص السياق الإدراكية والاجتماعية والثقافية والمشــاركون فى الحدث وارتباط الخطاب بالمكان والزمان.

ويتبين من ذلك أن تحليل الخطاب يتجاوز البنية الســطحية إلى دراســة الظروف

الخارجية التى أدت إلى إنتاجه والمقصـــد منه، وهذا يتلاءم مع الخطاب الذى يهتم بالفكرة والمضـــمون، ويهدف إلى التأثير والإقناع والتوجيه والضـــغط على المتلقى، ويسـعى إلى فرض نفوذه عليه من خلال اللغة المباشـرة الواقعية والتراكيب البسـيطة التى تعبر عن النفس وانفعالاتها وتؤثر فى ســـلوك الآخرين وتوفر أدوات الإقناع المناسبة وتتصل بالواقع الخارجى وتعبر عنه وتعايشه، وترتكز دراسة الخطاب فى معرفة العناصر الداخلية والخارجية معاً، فالعناصر الخارجية حققت له نجاحاً اتصالياً واسعاً بالإضافة إلى أنه خطاب اجتماعى يرتبط بالمحيط الخارجى[21].

تم الاستفادة من مدخل تحليل الخطاب الصحفى في تحديد الآليات التى اعتمد عليها الخطاب الصحفى المصرى لسياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة ورصد توجهاته في معالجة الموضوعات المتعلقة بموضوع الدراسة بما يساعد في تحديد الحجج والبراهين التى يعتمد عليها منتج الخطاب لإثبات الأفكار الواردة في خطابه.

الإطار المنهجى للدراسة:

- **نـوع الدراسة:**

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التى تسعى إلى وصف وتحليل وتفسير خصائص وسمات الخطاب الصحفى فى الصحف المصرية محل الدراسة، والكشـف عن اتجاهات هذا الخطاب فى الصـحف المصـرية إزاء سـياسـات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار خطة مصر للتنمية المستدامة 2030، بهدف الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد فى فهم الواقع وتطويره.

- **مناهج الدراسة:**

اعتمد الباحث على منهج المسح الإعلامى وأسلوب المقارنة المنهجية فى دراسته، حيث تم الاعتماد على **منهج المسـح الإعلامى** فى مسـح ورصـد وتوصـيف وتحليل سـمات وأطر خطاب الصـحف المصـرية عينة الدراسـة نحو سـياسـات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة، وأهم الأطر المرجعية ومسارات البرهنة التى توظفها فى معالجة هذه السياسات، من خلال دراسة مسحية كيفية تستهدف رصد وتوصيف وتحليل عناصر الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

واستخدم الباحث **أسلوب المقارنة المنهجية** فى رصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين سمات واتجاهات خطاب الصحف المصرية عينة الدراسة – بمختلف أنماط ملكياتها وتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية – والعوامل المؤثرة فيه عند معالجتها لسـياسـات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار اسـتراتيجية مصـر للتنمية المستدامة 2030.

- **أدوات جمـــع البيانـات:**

تعتمد الدراســة فى تطبيقها على أسـلوب التحليل الكيفى للخطاب الصـحفى بما يتيحه من أدوات وأســس منهجية تســاعد على التعرف على التوجهات الفكرية والأيديولوجية الحاكمة لمعالجة الصحف المصرية المدروسة لموضوع الدراسة، من خلال اســتمارة تحليل الخطاب والتى تم تحديد محاورها بما يحقق أهداف الدراســة وتســاؤلاتها، وفى إطار أسـلوب تحليل الخطاب الصـحفى تم اسـتخدام ثلاث أدوات بحثية لجمع بيانات الدراسة هى:

أ- مسار البرهنة: استخدم الباحث هذه الأداة فى الكشف عن التوجهات الفكرية والأيديولوجية للصحف المصرية عند معالجتها موضوع الدراسة، من خلال رصد الأدلة والحجج والبراهين المرافقة لكل طرح، التى استند إليها القائمين بالاتصال فى الخطاب الصحفى حول موضوع الدراسة وذلك لإثبات الأفكار والطروحات التى ركَز عليها الخطاب الصحفى.

ب- تحليل القوى الفاعلة: اسـتخدم الباحث هذه الأداة بهدف تحديد القوى الفاعلة الرئيسية فى الخطاب الصـحفى للصـحف المصـرية عينة الدراسـة، ورصـد الأفعال والأدوار والصــفات المنســوبة لهم فى الخطاب الخاضــع للتحليل والأطراف المؤثرة فى الخطاب، وتقييم هذه الأدوار والصفات سواء بالسلب أو بالايجاب من وجهة نظر الخطاب الصــحفى تجاه ســياســات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار رؤية مصــر للتنمية المســتدامة 2030.

ج- تحليل الأطر المرجعية: يقصد بالأطر المرجعية الأسانيد المرجعية والفكرية للحجج المنطقية والمبررة لصحة الأطروحة فى الخطاب الصحفى، وتم استخدام هذه الأداة فى الدراسة لتحليل الأسس والمبادئ التى استند إليها الخطاب الصحفى لكل صـحيفة فى طرحها الأيديولوجى لسياسـات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة، وكيفية توظيفها فى خطابها الصــحفى، والأطراف الفاعلة فى الخطاب الصحفى والأدوار المنسوبة لهم سواء بالسلب أو الإيجاب، بالإضافة إلى توفير إطار لتفسير نتائج الدراسـة ومعرفة اتجاهات الصـحف المصـرية عينة الدراسـة نحوها.

<u>الإطار الإجرائى للدراسة:</u>

- مجتمع وعينة الصــحف: وقع اختيار الباحث على ثلاثة صــحف مصــرية تمثل النظام الصــحفى المصــرى بمختلف أنماطه، وهى: جريدة الأهرام تمثل الصــحف القومية، وجريدة الوفد تمثل الصــحف الحزبية، وجريدة الشــروق تمثل الصــحف الخاصــة، وقام الباحث بدراسـة وتحليل 138 عدد من صـحف الدراسـة بمعدل 46 عدد من كل صحيفة باتباع أسلوب الأسبوع الصناعى خلال فترة الدراسة التحليلية.

- عينة المادة الصحفية: فى ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة قام الباحث بدراسة وتحليل مادة المقال الصحفى بمختلف أنواعه، بما يعكسه من وجهات نظر واضحة تخضع تحليل الخطاب الصحفى للأسس العلمية والتى يتضح من خلالها توجهات الصحيفة بشكل واضح.

- الفترة الزمنية للدراسة: يمتد الإطار الزمنى للدراسة خلال العام المالى 2017م/ 2018م، فى الفترة من 1 يوليو 2017م حتى 30 يونيو 2018م، وتعتبر فترة زمنية حديثة لتطبيق الدراسة التحليلية.

اختبارا الصدق والثبات:

قام الباحث بعرض استمارة تحليل الخطاب الصحفى على مجموعة من أساتذة الإعلام (*) للتحقق من صدق الأداة والحكم على مدى صلاحيتها لتحقيق أهداف الدراسة، وللتحقق من ثبات أداة التحليل استعان الباحث بباحث آخر(**) لإعادة تحليل مضمون عينة فرعية من صحف الدراسة قوامها 14 عدد بنسبة 10% من إجمالى أعداد صحف الدراسة (138عدد)، وبعد إعادة التحليل بلغ متوسط معامل الثبات 93% تقريباً وهى نسبة تؤكد وضوح المقياس وصلاحية تطبيقه للتحليل.

النتائج العامة للدراسة ومناقشتها:

أولاً: الأطروحات الرئيسية المقدمة فى النص الصحفى بالصحف المصرية:

يتضح من خلال تحليل خطاب صحف الأهرام والوفد والشروق وجود تباين بين هذه الصحف فى مدى اهتمامها بتناول سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، لصالح جريدة الشروق التى جاءت فى المقدمة بنسبة 36.5% ثم جريدة الوفد بنسبة 34.8% وأخيراً جاءت جريدة الأهرام فى المرتبة الأخيرة بنسبة 28.7%.

وتعكس هذه النتيجة مدى اهتمام جريدة الشروق بمعالجة المشكلات الاجتماعية التى تواجه المواطنون نتيجة الإجراءات الاقتصادية الأخيرة التى اتخذتها الدولة والآثار السلبية المترتبة عليها وخاصة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على برامج الحماية الاجتماعية التى تطبقها الدولة من أجل مساندة ودعم الفقراء المتضررين من هذه الإجراءات، كما تعكس هذه النتيجة ضعف اهتمام جريدة الأهرام بالموضوعات الصحفية التى تتناول الآثار السلبية المترتبة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، وإن كان يمكن تبريره بارتباط جريدة الأهرام القومية بالسلطة السياسية وتبعيتها المباشرة للحكومة المصرية منذ تأميم الصحف المصرية فى عهد الرئيس "جمال عبدالناصر"، حتى أصبحت لسان حال الحكومة المصرية وأداة من أدواتها الإعلامية.

أما عن أهم الأطروحات التى تم التركيز عليها بصحف الدراسة فجاءت كما يلى حسب درجة أهميتها:

1- توفير ودعم السلع والخدمات الأساسية:

يتضح من خلال تحليل الخطاب الصحفى لصحف الدراسة أن توفير ودعم السلع والخدمات الأساسية جاءت فى مقدمة الأطروحات الخاصة بسياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، حيث أبرزت صحف الدراسة جهود الحكومة فى توفير ودعم السلع والخدمات الأساسية والتى جاء فى مقدمتها الدعم النقدى للسلع التموينية ثم الرعاية الصحية والتعليم والإسكان ومياه الشرب والصرف الصحى والطرق والكبارى و .....إلخ، بالتزامن مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يهدف إلى رفع الدعم الحكومى عن المنتجات البترولية وتطبيق سياسة ضريبية جديدة وتحرير سعر صرف الجنيه المصرى.

وتنوعت أطروحات خطاب الصحف عينة الدراسة إزاء سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة خلال فترة الدراسة، إلا أن قضية الدعم النقدى للسلع التموينية نالت الاهتمام الأكبر من جانب صحف الدراسة وخاصة جريدة الوفد التى أفردت مساحات أوسع من الحوار والنقاش حول دعم الدولة للسلع والخدمات الأساسية، بمايتفق مع سياستها التحريرية النابعة عن أيديولوجيتها ومبادئها الحزبية.

وفى هذا الإطار تناول "عبدالفتاح الجبالى" الإجراءات الحكومية التى تم اتخاذها لتلافى الآثار السلبية الناجمة عن هذه السياسات الاقتصادية الجديدة، ومن هذه الإجراءات زيادة الدعم النقدى على البطاقات التموينية من 21 جنيهاً إلى 50 جنيهاً، وبالتالى وصل دعم السلع التموينية فى موازنة العام المالى 2018/2017 إلى 85 مليار جنيه مقابل 45 ملياراً خلال العام المالى 2017/2016، وأشار إلى الدور المهم الذى تلعبه هذه البطاقات فى التخفيف من حدة الفقر، إذ يُمثل ما تحصل عليه الأسرة فى الشريحة الدنيا من الإنفاق من دعم للسلع الغذائية نحو 10.5% من إجمالى استهلاكها من الغذاء والشريحة الأخرى تصل إلى 8.8% مقابل 4.2% فى الشريحة الأعلى[22]، كما اهتمت جريدة الأهرام بإبراز دعم واهتمام الدولة بالتعليم وجاء ذلك من خلال إبراز تأكيد الرئيس "عبدالفتاح السيسى" أهمية دور التعليم فى مسيرة التقدم الاقتصادى والصناعى لمصر خلال أكثر من مناسبة منذ توليه الحكم لإدراكه أهمية الارتقاء بمستوى الخدمات وتطوير المنتجات الصناعية المصرية وآليات العمل الاقتصادى[23]، فى حين جاء خطاب جريدة الوفد مستنكراً لرفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية ومنها قرار الحكومة الصادم برفع أسعار تذاكر المترو، لأنه فوق متناول معظم ركاب المترو رغم أنه يمثل الدواء المُر للحفاظ على هذا المرفق الحيوى من الإنهيار، حيث كان بإمكان الحكومة توحيد سعر التذكرة عند

ثلاثة جنيهات لكل خط على حدة، أو رفع الحد الأقصى للزيادة إلى خمسة جنيهات مع ثبات الأسعار لمدة عامين على الأقل حتى يمتص المواطن الصدمة الكبيرة، وإذا دلَ ذلك إنما يدل على العشوائية فى اتخاذ القرار وعدم مراعاة البُعد الاجتماعى فى القرار، من أين يأتى المواطن بهذه المبالغ الكبيرة فى أسعار التذاكر رغم ثبوت الأجور والمرتبات والمعاشات[24].

2- الإصلاح المالى والسياسات النقدية:

فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى اتخذت الحكومة عدة قرارات من شأنها إصلاح السياسات المالية والنقدية، ومنها تحرير سعر صرف الجنيه المصرى ورفع الدعم تدريجياً عن السلع والخدمات والمنتجات البترولية بالإضافة إلى الإصلاحات الضريبية والجمركية.

وفى هذا الشأن وصف "ديفيد ليبتون" النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولى برنامج مصر للإصلاح الاقتصادى بأنه يحقق نتائج مشجعة، مشيراً إلى أن الاقتصاد المصرى يُظهر حالياً مؤشرات إيجابية دالة على الاستقرار من بينها تعافى معدل نمو إجمالى الناتج المحلى ووصول معدل التضخم إلى مستوى معتدل فى حين لا يزال الإصلاح المالى يسير فى مساره ووصول معدل احتياطى النقد الأجنبى لأعلى مستوى له منذ عام 2011. وذكر "ليبتون" أن البنك المركزى يعتزم الاستمرار فى تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر، مشيراً إلى التزام مصر بتحرير سعر الصرف.

وأشار إلى أن خطط الإصلاح المالى التى تنتهجها الحكومة تستهدف خفض مستوى الدَّين العام، قائلاً إن تحقيق فائض أولي فى العامين الماليين 2018/2017 و 2019/2018 قابل للتحقيق غير أنه حذر من احتمال بعض المخاطر التى من بينها ارتفاع أسعار النفط، ونصح مسئول صندوق النقد بتنفيذ الإصلاحات الضريبية والجمركية على المدى المتوسط من أجل توفير التمويلات اللازمة لإقامة استثمارات سواء فى القوى البشرية أو البنية الأساسية[25].

من خلال تحليل خطاب الصحف المدروسة بشأن إصلاحات السياسات المالية والنقدية التى تنفذها الحكومة بدءاً من سبتمبر 2016، وجد الباحث اتفاقاً بين صحف الدراسة حول أهمية هذه الإصلاحات، ففى جريدة الشروق أشار "زياد بهاء الدين" إلى أنه رغم القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة المصرية المتعلقة بسعر الصرف، وضريبة القيمة المُضافة، وأسعار الطاقة، والاتفاق مع صندوق النقد الدولى نتج عنها تحسن فى المؤشرات الكلية للاقتصاد المصرى، إلاّ أنه لا مفر من زيادة الحصيلة الضريبية كى يمكن الإنفاق على الخدمات العامة وعلى البنية التحتية، إلاّ أن حجم الفجوة التمويلية يحتاج إلى اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لمواجهة التهرب الضريبى، بالإضافة إلى النظر فى زيادات ضريبية جديدة لا تمثل عبئا على الطبقات محدودة الموارد مثل زيادة ضريبة الدخل للشرائح الأعلى وزيادة الضريبة العقارية والحد من إعفاءتها المُبالغ فيها[26].

وفى جريدة الأهرام تناول "عبدالفتاح الجبالى" خلاصة التقرير نصف السنوى عن الرصد المالى الذى أصدره صندوق النقد الدولى مؤخراً، والذى أكد على أنه يمكن تحقيق الإصلاحات الهيكلية وكسر دائرة الدَّين والانكماش عبر ثلاث آليات وهى الضرائب التصاعدية، والدخل الأساسى المُعمم، والإنفاق العام على التعليم والصحة، وخلص التقرير إلى وجود إمكانية كبيرة لزيادة تصاعدية الضرائب دون إعاقة النمو، ما دامت تصاعدية غير مفرطة، إذ يمكن تعزيز الاستثمار من خلال نظم ضرائب أكثر دعماً للنمو، ويساعد على تنشيط ديناميكية الأعمال[27].

3- برامج رعاية المرأة:

إن إعداد استراتيجية إدماج المرأة فى أهداف التنمية المستدامة 2030 تعتبر إنجازاً حقيقياً للمرأة، كما أن المرأة حققت العديد من الإنجازات خلال العام المالى 2018/2017 منها: اعتبار استراتيجية تمكين المرأة 2030 وثيقة عمل للأعوام القادمة وما تضمنه من اعتبار التدخلات التشريعية من أهم متطلبات تحقيق الاستراتيجية وخاصة مساندة المرأة فى الحصول على حقوقها القانونية كاملة ودون إبطاء، وإقرار البرلمان قانون المواريث والذى يكفل للمرأة للمرة الأولى الحصول على حقها فى الميراث الشرعى قانونياً دون تمييز عنصرى على أساس النوع الاجتماعى، وتغليظ عقوبة الختان، واستحداث لجنة أسر الشهداء من الشرطة والقوات المسلحة من أمهات وزوجات الشهداء، وإصدار بطاقات الرقم القومى بالمجان لغير القادرات، وتنفيذ قوافل طبية على مستوى المحافظات متضمنة حملة للقضاء على فيروس سى، والكشف المبكر عن الأورام السرطانية، وأخيراً توقيع شراكة بين المجلس القومى للمرأة والبنك المركزى المصرى بهدف دعم وتمكين المرأة المصرية اقتصادياً ومنحها فرص عادلة ليكون لها دور إنتاجى فى المجتمع المصرى، يضمن لها دخلاً مناسباً تستطيع إدارته واستثماره أو إدخاره ليرفع مستوى معيشتها[28].

ومن خلال تحليل خطاب صحف الدراسة وجد الباحث اتفاقاً بين أصحاب الرأى بهذه الصحف على قيام الحكومة وخاصة وزارة التضامن الاجتماعى بتوفير عدداً من برامج الحماية الاجتماعية بما يضمن الحياة الكريمة لكافة المواطنين وحماية الفئات الأكثر احتياجاً وتمكين المرأة اقتصادياً ومنها: "مشروع مستورة"، الذى أطلق شرارة البدء فيه الرئيس "عبدالفتاح السيسى" فى عيد الأم بمناسبة عام المرأة المصرية فى 2017، حيث بدأ تنفيذ المشروع اعتباراً من 2017/11/19 بإجمالى تمويل 250 مليون جنيه بالتعاون وزارة التضامن الاجتماعى وصندووق تحيا مصر. ويهدف المشروع إلى تقديم تمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة المصرية ومنحها فرصاً أكثر للتمكين الاقتصادى وقدرات أكبر على خلق مصادر للدخل للارتقاء بالمستوى المعيشى لأسرتها وتمكينها من المساهمة بشكل أكثر فاعلية فى المجتمع[29].

كما تقوم وزارة التضـامن الاجتماعى بتمويل "برنامج المرأة الريفية" الذى وصـل إلى 57 ألف مشروع صغير لـــ 79 ألف سيدة، وساعدت على تسويق منتجات أكثر من 10 آلاف ســيدة منتجة فى معارض دورية باعت بأكثر من 17 مليون جنيه فى عام 2017 فقط، وتواصـــل الوزارة تقديم خدمات الرعاية من خلال مؤســـســـاتها المختلفة لأكثر من 2100 مُسِنة فى دور رعاية المُسنين[30].

وفى إطار استراتيجية الدولة للنهوض بدور المرأة وتشجيعها على دخول العمل الحر والتوسع فى دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر تم تدشين "مشروع بدايتى" لدعم المشــروعات متناهية الصــغر للفتيات والســيدات بجميع المحافظات، وذلك ضــمن "برنامج بنت مصر" الذى أطلقه البنك الزراعى المصرى، وتبلغ قيمة هذا التمويل 40 مليون جنيه مصــرى تم توفيرها من خلال التمويل المقدم من صــندوق خليفة لتطوير المشــاريع، للتوســع فى تمويل مشــروعات المرأة بالمناطق الريفية بالدلتا والصــعيد وخاصــة المرأة المعيلة من خلال توفير قروض مُيسـرة لتلك المشـروعات بكل فروع البنك الزراعى المصرى، ويبدأ التمويل من ألف جنيه حتى 25 ألفاً[31].

أما "برنامج الحد من الفقر" موجه للفئات الأولى بالرعاية، خاصـةً الشـباب والمرأة المعيلة، ونجح فى اجتذاب اهتمام النســاء بالمناطق الفقيرة فى محافظة الجيزة، حيث تم تنفيذ 34446 مشــروعاً فى المناطق الأكثر فقراً عبر جمعيات تنمية المجتمع المحلى، بقيم تمويلية تقدر بنحو 108 ملايين جنيه، وهذه المشــروعات تجارية واجتماعية لخدمة البيئة المحيطة بالجمعيات والارتقاء بالمسـتوى المعيشــى للمناطق التى ينفذ بها البرنامج، وأشـار "عبدالحكيم حمودة" المدير التنفيذى للمؤسـسـة القومية لتنمية الأسـرة والمجتمع إلى تطبيق البرنامج على مسـتوى محافظات القاهرة الكبرى الثلاث منذ بداية العام الحالى[32].

وبالإضـافة إلى ما سـبق توجد عدة برامج تسـتهدف الأسـرة المصـرية بصـفة عامة ومنها: "برنامج اتنين كفاية" الذى يهدف إلى الحد من الزيادة الســكانية بين الأســر المســتفيدة من برنامج تكافل، ويأتى ضــمن التدخلات الرئيســية التى تتخذها وزارة التضــامن الاجتماعى من أجل تحقيق رؤيتها فى تحقيق التنمية الاجتماعية الشــاملة لهذه الأسر، ويسـتهدف البرنامج 1.148.861 سـيدة مُسـتفيدة من برنامج تكافل فى المرحلة العمرية من 18 إلى 49 عاماً ولديها 3 أطفال أو أقل، ويعمل البرنامج على محورين: محور التوعية من خلال الاتصـال الجماهيرى المباشـر، ومحور الخدمات من خلال تطوير عيادات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية المعنية.

أما "برنامج ســكن كريم" يهدف إلى توفير الخدمات الأســاســية للأســر الفقيرة والمحرومة من مياه شـرب نقية وصـرف صـحى وترميم أسـقف لمنازل الأسـر لكفالة حقها فى العيش فى ســكن كريم، ويبلغ التمويل المتاح حالياً حوالى 270 مليون جنيه، وتم إنفاق حوالى 22 مليون جنيه حتى الآن، ويبلغ إجمالى عدد الأســر التى تم أو جارى تنفيذ الخدمات المُستهدفة لها بالخطة الأصلية حتى الآن حوالى 22000 أسرة.

4- تحسين الأجور والمعاشات:

تأتى بعد ذلك أطروحة تحسين أجور العاملين بمختلف قطاعات الدولة وأصحاب المعاشات فى ظل تدنى الأجور والمعاشات من جهة وارتفاع أسعار السلع والخدمات وأوجه الرعاية الصحية والاجتماعية من جهة أخرى[33]، لذلك طالب "علاء عريبى" بوضع حد أدنى للمعاش بغض النظر عن سنوات الخدمة وصرف آخر راتب تقاعد عليه العامل[34]، مع ضرورة مبادرة الحكومة الإعلان عن زيادة الأسعار بالتزامن مع إعلانها أخبار الزيادة فى الرواتب والمعاشات وقرارات الحماية الاجتماعية التى تتخذها، مما يخفف من وقع أخبار الغلاء على المواطن البسيط ويجعله على بينة من أمره فيُحسن التقدير والتدبير المُبكر لمواجهة الظروف المُعاكسة وموجات الأسعار العاتية[35].

5- نظام التأمين الصحى والاجتماعى الشامل:

تَبيَّن من تحليل خطاب الصحف المصرية أن جريدة الشروق أكثر صحف الدراسة اهتماماً بطرح الرؤى والأفكار التى تدور حول جهود الدولة نحو تطبيق نظام جديد للتأمين الصحى يهدف إلى توفير منظومة صحية موحدة وشاملة جديدة أكثر فاعلية، وتقدم خدمات الرعاية الصحية دون فرض أعباء جديدة على المواطنين وكذلك إعادة توجيه موارد الدولة لتمويل اشتراكات وإسهامات غير القادرين كمستفيد من النظام الجديد[36]، ويتطلب التقدم صوب التغطية الصحية الشاملة أن يكون لدى الدولة نظام صحى قوى وفعال وذى خبرة جيدة وبأسعار ميسورة ومتاح للجميع، كما أن تعزيز النظم الصحية يحتاج إلى وجود سياسات استراتيجية واضحة، وتعزيز التمويل وتوافر الموارد البشرية المدربة والبنية التحتية والأدوية الأساسية والضرورية[37].

وبالنسبة للتأمين الاجتماعى تناول "عماد الدين حسين" تفاصيل جديدة بشأن شهادة أو وثيقة التأمين الجديدة لعمال اليومية، ومناقشة مشروع هذه الوثيقة عبر اجتماع للجنة القوى العاملة فى البرلمان، ومضمونها أنه يحق لأى مواطن مصرى يتراوح سنه ما بين 19 إلى 59 عاماً الاشتراك فيها وينطبق ذلك على كل من ليس عنده تأمين فى الحكومة أو القطاع الخاص، ولا ينبغى على المشترك سوى أن يدفع مبلغاً لمرة واحدة يبدأ من 500 جنيه ويصل إلى 2500 جنيه[38]، واستعرض "الشافعى محمد بشير" أهمية ومزايا شهادات أمان المصريين التى أصدرتها الدولة لتكون مظلة حماية اجتماعية لغير المُؤمَّن عليهم من العمالة غير المنتظمة والمؤقتة والمهمشين والمرأة المَعيلة وتوفير تعويض يضمن استقرار أسرهم فى حالة الوفاة، وأكد أن ذلك يأتى التزاماً بنص المادة الثامنة من دستور 2014، التى تنص على أن "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين[39].

6- برامج الدعم النقدى المشروط:

تباينت اتجاهات الصحف المصرية المدروسة نحو برامج الدعم النقدى المشروط

ما بين التأييد وبين الدعوة إلى مزيد من الدعم فى ظل تدنى مستوى المعيشة وانخفاض دخل كثير من الأسر المصرية الفقيرة بالتزامن مع موجات غلاء الأسعار التى تعانى منها الطبقات الفقيرة والمتوسطة على حد سواء، وجاءت جريدة الشروق أكثر الصحف المصرية المدروسة اهتماماً بتناول ومعالجة برامج الدعم النقدى التى تنفذها الحكومة المصرية عن طريق وزارة التضامن الاجتماعى بالتعاون مع وزارة المالية، وذلك من خلال مختلف أنواع مقالات كبار الكتاب والصحفيين، وإنما يعكس ذلك حرص جريدة الشروق على دعمها للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً بالمجتمع، ومطالبتها المستمرة بزيادة الدعم وتوسيع شبكة المستفيدين من هذه البرامج.

اتجهت الدولة إلى التحول إلى الدعم النقدى المشروط تحقيقاً لأهداف العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى بما يضمن الحياة الكريمة لمحدودى الدخل والفئات الأكثر احتياجاً إلى جانب ما تتخذه الحكومة من حزمة من الإجراءات الداعمة لشبكة الحماية الاجتماعية، وهذا ما أشار إليه "عمرو الجارحى" وزير المالية خلال حواره مع "ريتشارد بانكس" مستشار تحرير مؤتمرات اليورومنى فى اليوم الأول لأعمال الدورة الـ 22 لمؤتمر اليورومنى(40).

ويعتبر برنامج "تكافل وكرامة" من أهم برامج الدعم النقدى المشروط الذى أطلقته وزارة التضامن الاجتماعى تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعى، والفئات المستحقة هى: الأسرة والطفل والمرأة وذوى الاحتياجات الخاصة والمُسنين والشباب.

واشترطت وزارة التضامن الاجتماعى توافر عدد من الشروط والأحكام لتطبيق هذا البرنامج، منها:

- أن لا يكون الزوج/ الزوجة أو المُسن/ العاجز يعمل بالحكومة أو القطاع العام أو بالقطاع الخاص بأجر تأمينى أكثر من 400 جنيه أو أن يتقاضى معاش تأمينى أو مساعدة ضمانية.
- أن تكون الأسرة المتقدمة لبرنامج "تكافل" لديها أبناء من حديثى الولادة حتى سن الثمانية عشر عاماً، على أن يكون الأبناء من سن السادسة لسن الثمانية عشر بمراحل التعليم المختلفة.
- تقديم كافة المستندات الداعمة واللازمة للتقدم مثل صور بطاقات الرقم القومى سارية وصور شهادات الميلاد وصور وثائق الزواج أو الطلاق أو الوفاة أو الهجر وصور إيصالات استهلاك كهرباء وشهادة قومسيون طبى رسمية تُبين درجة إعاقة تبدأ من درجة 50 أو غيرها من الوثائق المطلوبة.
- أن يكون الأفراد المتقدمين لبرنامج "كرامة" من المُسنين بعمر يبدأ من 65 عام أو من أصحاب عجز أو مرض مزمن يحول بينه وبين العمل أو ينقص

من قدرته على العمل ويثبت المرض أو الإعاقة بالفحص الطبى، أو من الأيتام الذين لا ينالون الرعاية من الأب أو الأم بل من الأقارب من الدرجة الثانية أو أبعد من ذلك.

وعن عدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" صرحت "نيفين قباج" مساعدة وزيرة التضامن الاجتماعى لبرامج الحماية الاجتماعية، وصول عدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" إلى 2 مليون و 260 ألف مستفيد جديد للبرنامج خلال شهر يونيو، وأن الوزارة بدأت فى تنفيذ مشروطية البرنامج فى ثلاثة محافظات هى: بنى سويف وأسيوط والقليوبية، بهدف تحسين الرعاية الصحية ومستوى التعليم، كما يساهم فى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر بما يؤهلها للخروج من دائرة توريث الفقر متعدد الأبعاد[41]، كما أعلنت " غادة والى" وزيرة التضامن أن برامج الحماية تشمل 173 ألف سيدة ذات إعاقة ومعاشات ضمانية لـ 200 ألف سيدة مطلقة وأرملة وزوجة مسجون، ولحماية المطلقة التى امتنع زوجها عن أداء النفقة تتيح الدولة 43 مليون جنية شهرياً لـ 300 ألف مستفيدة وأولادها، وفى سبيل تقديم الدعم النقدى والتعويضات، أوضحت أنه تم استخراج أوراق رسمية لـ 623 ألف سيدة[42].

7- توفير فرص عمل للشباب:

تساوت أطروحة توفير فرص عمل للشباب مع أطروحة برامج الدعم النقدى المشروط من حيث درجة اهتمام الصحف المصرية عينة الدراسة بتناولها عبر مقالات الكُتّاب والصحفيين، إلا أن جريدة الأهرام جاءت فى مقدمة الصحف المصرية عينة الدراسة التى رصدت جهود الحكومة فى توفير فرص عمل للشباب فى مختلف قطاعات الدولة وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فى حين اهتمت جريدتى الشروق والوفد بأهمية قيام الدولة بدورها المنوطة به فى مساندة ودعم الشباب فى مجالات العمل والإسكان والرعاية الصحية وخاصة الوقاية من مخاطر التدخين والإدمان والزواج العرفى.....إلخ.

وفى هذا الإطار أكد "فاروق جويدة" فى مقالة بجريدة الأهرام على أن العدالة الاجتماعية تمثل احتياجاً حقيقياً لإعادة التوازن لكل طبقات المجتمع بمن فيهم الشباب لأن الإحساس بالظلم الاجتماعى يهدد مقومات المجتمع فى ظل غياب العدالة وعدم تكافؤ الفرص وضياع حق المواهب الحقيقية فى العمل والإبداع.

وأضاف أن غياب العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد جريمة لن تسقط بالتقادم، فقد خلقت أجيالاً من المنتفعين والمغامرين فى كل المجالات وانسحب أصحاب المواهب الحقيقية أمام مشاعر الإحباط والرفض والإحساس بالمهانة ولم يجدوا غير الهروب والسفر داخل ذواتهم أو خارج وطنهم[43]، وطالب "زياد بهاء الدين" الحكومة أن يكون التشغيل هو الركن الأهم فى البرنامج الاقتصادى للدولة لأن العمل هو الضمان الاجتماعى الأكثر فاعلية، وهو الحق الطبيعى لكل مواطن، وهو

مصدر التنمية المُستدامة، وهو أساس الاستقرار الحقيقى فى البلد، ويصعب الحديث عن استقرار ورخاء مُرتقب فى ظل معدلات البطالة الحالية والتى اقتربت من 40% من الشباب(44).

وطالب "بهاء الدين أبوشقة" الدولة بالنظر فى قوانين تنظيم العمل فى مصر، التى تتيح لمكاتب العمل التحايل على القوانين باستقدام العمالة الأجنبية واستخراج بطاقات إقامة لهم بطرق ملتوية، رغم تفشى ظاهرة البطالة بين الشباب المصرى(45)، لهذا طالب "عباس الطرابيلى" الدولة بتغيير مسار شباب العاملين وتأهيلهم للعمل فى مواقع أخرى أكثر إنتاجاً وأكثر عائداً لهم وللمصانع والشركات، مما يُفرز كوادر بشرية مهنية ومدربة تدريباً جيداً لسد العجز فى بعض مجالات العمل النادرة(46).

ومن برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها الدولة للأسرة والشباب بصفة خاصة، "برنامج فرصة" الذى يُعد المحرك الأساسى لتوسعة شبكات الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر احتياجاً والغير قادرة على العمل لتحقيق التنمية المُستدامة وتوفير الوظائف اللائقة المناسبة لهم، ومن هذا المنطلق سوف يكمل برامج الدعم النقدى المشروط، فضلاً عن برامج المساعدة الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية الأخرى، حيث يهدف البرنامج إلى إحداث زيادة ملحوظة فى دخل أفراد الأسر المستهدفة القادرين على العمل فى الفئة العمرية من 15 إلى 55 سنة من المستفيدين أو غير المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة أو معاش الضمان الاجتماعى، من خلال التمكين الاقتصادى وذلك لمستقبل أفضل مشمول بكرامة العمل فى وظيفة بدلاً من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.

8- رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة:

جاءت رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة فى المرتبة قبل الأخيرة بين الأطروحات الرئيسية التى تبنتها الصحف المصرية عينة الدراسة عند رصد وتحليل برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها الدولة للمواطنين الأكثر احتياجاً، وإن كان هذا يتنافى مع حجم هذه الفئة بالمجتمع المصرى والتى تتعدى 12 مليون شخص، وحجم المعاناة التى تعانيها أسر ذوى الاحتياجات الخاصة فى سبيل تنظيم شئون حياتهم وتوفير المتطلبات الحياتية والرعاية الصحية والاجتماعية الخاصة لأبناءها، مما يُشكِّل عبئاً ثقيلاً على الأسرة المصرية خاصةً إذا كانت من الأسر محدودة أو متوسطة الدخل، وهذا ما يدعو إلى المطالبة بزيادة الدعم المادى وأوجه الرعاية الصحية والاجتماعية المُقدَّمة لهم، خاصةً وأن من بينهم من تحدوا اعاقتهم بمواهبهم وقدراتهم الخاصة فى مختلف المجالات الرياضية والفنية والأدبية والأعمال الحرة ..... إلخ.

ومن بين صحف الدراسة جاءت جريدة الشروق أكثر اهتماماً برصد وتحليل التحديات التى تواجه ذوى الاحتياجات الخاصة وتقييم برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها الدولة لهم ولأسرهم، ومن بين الأطر التى ركزت عليها جريدة الشروق

الإطار القانونى، حيث تناول " إســماعيل الأشــول" فى أحد مقالاته مناقشــة لجنة التضــامن الاجتماعى بمجلس النواب المواد محل الخلاف بمشــروع قانون حقوق الأشــخاص ذوى الإعاقة، الذى وافق عليه البرلمان من حيث المبدأ، ورصــد توجهاً ملحوظاً لدى اللجنة ونوابها على الإبقاء على المادة الخاصــة بالمســاعدات الشــهرية المقررة لذوى الاحتياجات الخاصــة، وهى هامة لأنها تتعلق بالجمع بين الراتب والمعاش أو أكثر من معاش فى وقت واحد، وهى غير مخالفة للدســتور، وهدفها تخفيف الأعباء والالتزامات المادية عن المعاقة بعد زواجها[47]. ومن بين العقبات التى تواجه ذوى الاحتياجات الخاصــة انتقدت "نجوى عبدالعزيز" فى مقالها بجريدة الوفد، تعامل المســئولين بالصــحة والطرق والنقل والجمارك مع المعاقين عند طلب الحصول على سيارة مُجهَّزة لهم، واستعرضت رحلة العذاب التى يمرون بها ما بين المجالس الطبية بوزارة الصــحة لاســتخراج الشــهادة الطبية اللازمة للرخصــة، والجمارك لدفع الرسوم الباهظة التى قد تساوى ثمن السيارة، والمرور لاستخراج أو تجديد الرخصــة له أو للســيارة، وطالبت المســئولين بتســهيل الاجراءات وتذليل الصعاب أمام فئة من المجتمع فى أشد الاحتياج إلى الرعاية الاجتماعية[48].

9- برامج رعاية الطفل:

جاءت برامج رعاية الطفل فى المرتبة الأخيرة بين الأطروحات الرئيســية التى تبنتها الصحف المصرية عينة الدراسة عند رصد وتحليل برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها الدولة للفئات الأكثر احتياجاً، وكانت جريدة الأهرام أكثر صحف الدراسة اهتماماً بتناول قضــايا الطفل ورصــد وتحليل الجهود التى تبذلها الدولة لرعاية الأطفال، ومنها رصــد الكاتبة "هالة السيد" إطلاق "برنامج من حقى فرصــة ثانية"، والذى يرصــد جهود الدولة فى تأهيل وإعادة إدماج الأطفال فى نزاع مع القانون بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة دروســوس مصــر، ودعوة شــركاء التنمية من جمعيات مجتمع مدنى ورجال أعمال لدعم هؤلاء الأطفال، وتوفير فرص عمل أو فرص تدريبية لرفع مهارات وكفاءة الأبناء وتحســين فرص توظيفهم أو منح قروض ميسرة لإقامة مشاريع تُدر عليهم دخلاً[49].

واستعرضت "غادة والى" وزيرة التضامن الاجتماعى مع وفد صندوق النقد الدولى برئاسة السيد "سوبير لال" الإجراءات والبرامج التى تنفذها الوزارة من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية ودعم الأســر الأكثر احتياجاً، وتم مناقشــة "برنامج تنمية الطفولة المبكرة وتطوير الحضــانات" والذى سيرتقى بمستوى الحضــانات ومخرجات التعليم فى المرحلة العمرية إلى 4 سنوات وسيتيح فرص عمل مباشرة فى الحضــانات التى سيتم إنشــاؤها، كما يتيح فرص للأمهات الراغبات فى العمل أن يجدن مكان مناسب لأطفالهن[50]، كما تم اســتعراض جهود وزارة التضــامن المختلفة لتطوير "برنامج التغذية المدرســية" فى ضــوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 818 لســنة 2018 الخاص برئاســة وزيرة التضــامن للجنة الوزارية للتغذية المدرســية، حيث يعتبر

البرنامج الوطنى للتغذية المدرسية نوعاً من الحماية الاجتماعية فى مجالات توزيع الأغذية وتخزينها بشكل صحى وإجراءات سلامة الغذاء، حيث يوفر وجبة مدرسية متكاملة تُمنَّح لتلاميذ المرحلة الإبتدائية والإعدادية فى موعدها، لإعطاءهم الطاقة اللازمة لنموهم الجسدى والعقلى، كما تعمل أيضاً على ترغيب التلاميذ فى المدرسة والقضاء على التسرب من التعليم، وأكدت "غادة والى" وزيرة التضامن الاجتماعى أن منظومة التغذية المدرسية تكلف الدولة مليار جنيه، وأن الفترة المقبلة ستشهد مراجعة شاملة لآليات توزيع الوجبات حتى تقديمها فى موعدها، وينحصر دور التضامن فى المراقبة والمتابعة(51).

كما تتبنى الدولة من خلال وزارة التضامن الاجتماعى "برنامج أطفال بلا مأوى" الذى يقدم خدمات الرعاية والتأهيل للأطفال بلا مأوى، ودمجهم فى المجتمع تمشياً مع سياسة الوزارة التى تعتمد على تجفيف المنابع والحد من الظاهرة، وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، كما يهدف البرنامج حماية 80% من أطفال بلا مأوى بتقديم خدمات الإعاشة والتأهيل لهم، ودمج 60% من أطفال الشارع المرصودين، بالإضافة إلى وضع آلية للرصد وإدارة الملف بشكل مؤسسى، وأخيراً زيادة الوعى المجتمعى بالظاهرة وكيفية التعامل معها.

ثانيا: الأطر المرجعية التى استند عليها خطاب صحف الدراسة:

يتضح من خلال تحليل خطاب صحف الدراسة عدم وجود تباين بين هذه الصحف بشأن الأطر المرجعية التى استندت إليها عند تناول سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة2030، حيث تنوعت الإحالات المرجعية التى استشهد بها كُتَّاب مواد الرأى فى صحف الدراسة، فى التأكيد على وجهة نظرهم أو نفى وجهة النظر التى تتعارض معهم، مابين مرجعيات الدعم والمرجعيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والإنسانية.

وجاءت الأطر الرئيسية التى استندت إليها صحف الدراسة وفقاً لترتيبها كما يلى:

1- إطار الدعم:

جاء إطار الدعم فى مقدمة الأطر المرجعية التى استندت إليها الصحف المصرية موضع الدراسة عند تناولها سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة، وتنوعت أشكال الدعم الذى تقدمه الدولة لأبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة، إلاَّ أن صحف الدراسة ركزت على الدعم النقدى ودعم السلع والمنتجات البترولية بالإضافة إلى دعم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحى والإسكان ....إلخ.

وكانت جريدة الشروق أكثر صحف الدراسة استناداً إلى إطار الدعم بين الأطر المرجعية فى الخطاب الصحفى، عند تناول سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها

الدولة فى إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، ومن الخطابات الصحفية التى استندت إلى إطار الدعم: استعراض جهود وزارة التموين مع بداية عام 2018 فى تطبيق حزمة من التعهدات لتخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية على الشرائح الأولى بالرعاية، تضمنت رفع قيمة المخصصات للفرد الواحد من السلع التموينية إلى 50 جنيهاً بنسبة زيادة حوالى 140% إضافة إلى علاوتين اجتماعيتين بنسبة 10.7% وزيادة المعاشات بنسبة 15%[52]، كما تعهد وزير التموين بضم المواليد الجدد لبطاقات التموين وحل مشكلات المواطنين مع البطاقات التموينية سواء فى استخراج بدل فاقد أو تالف أو طلب الفصل الاجتماعى أو النقل من محافظة لأخرى خلال 7 أيام عمل، كما تعهد الوزير ببذل المزيد من الجهود للحد من ارتفاعات أسعار السلع خاصة الأساسية والتى شهدت زيادات متتالية فى عام 2017 بسبب تحرير أسعار الصرف إلى جانب ضعف رقابة الأجهزة الحكومية على الأسواق واستمرار الاحتكارات التى طالت الكثير من السلع[53].

2- إطار اجتماعى:

برزت المرجعية الاجتماعية فى خطاب الصحف المصرية إزاء سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة، من خلال مناقشة الأوضاع والمشكلات الاجتماعية التى تعانى منها الفئات الأشد احتياجاً، مثل انتشار الفقر وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب ومشكلة الإسكان وعدم وجود منظومة شاملة للتأمين الصحى والاجتماعى تغطى كافة فئات المجتمع وخاصة من لايعملون بالقطاع الحكومى أو الخاص، بالإضافة إلى مشكلات ختان الإناث والعنف ضد المرأة والمرأة المعيلة، وأخيراً تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة، وغيرها من المشكلات التى قام كُتَّاب مواد الرأى بصحف الدراسة برصدها وتحليلها فى إطار اجتماعى.

وفى هذا الإطار رصد "عماد الدين حسين" فى مقاله بجريدة الشروق الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادى على محدودى الدخل من عامة الشعب، ودور الحكومة فى توفير برامج الحماية الاجتماعية سواء رفع المعاشات والأجور والمرتبات للعاملين بالدولة أو الدعم النقدى للسلع والخدمات وتطبيق الضريبة التصاعدية وفقاً للدخل وأخيراً محاربة الفساد بكل أشكاله[54]، وفى جريدة الوفد ناقش "علاء عريبى" أوضاع العمالة اليومية (المؤقتة) التى تعمل بدون أى غطاء تأمينى، مطالباً الحكومة بضمها إلى نظام التأمين الصحى والاجتماعى الشامل، لضمان تقديم الرعاية الصحية ومعاش شهرى لهم ولأسرهم سواء فى حالة الوفاة أو العجز أوبلوغ سن التقاعد من أجل توفير حياة اجتماعية مناسبة، وذلك مقابل قيام المواطن بتسديد اشتراك شهرى عن طريق المحمول أو مكاتب البريد لصالح صندوق التأمينات والمعاشات[55].

3- إطار اقتصادى:

اعتمدت صحف الدراسة فى خطابها نحو سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التى توفرها الدولة لمحدودى الدخل على المرجعية الاقتصادية فى إطار تحليل الأوضاع الاقتصادية الراهنة والإصلاحات المالية والسياسات النقدية التى تتبناها الدولة، وهو ما اتجهت إليه جريدة الأهرام فى خطابها، فى حين اتجه خطاب جريدتى الوفد والشروق إلى التركيز على رصد معاناة المواطنين من غلاء الأسعار، ورفع الدعم تدريجياً عن السلع والخدمات والمنتجات البترولية، وفرض الضرائب على الدخل والأراضى والعقارات..إلخ.

وفى هذا الإطار تناول "عبدالفتاح الجبالى" مشروع خطة التنمية الاقتصادية والموازنة العامة للدولة عن العام المالى 2019/2018، وذلك بعد انتهاء لجان مجلس النواب من مناقشة الحساب الختامى عن العام المالى 2017/2016، وأكد على أن عجز الموازنة وإرتفاع حجم الدين العام (المحلى والخارجى) تمثلان عقبة أساسية أمام صانع القرار فى اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتحسين معيشة السواد الأعظم من المجتمع، لذلك ينبغى أن تُوجَّه سياسات الإصلاح المالى إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادى على مدى زمنى متوسط وطويل وليس على المدى القصير، وذلك عن طريق رفع كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة وتنميتها، وهو ما يتطلب بالضرورة تحول النقاش من حجم العجز إلى مكونات الإنفاق العام والهيكل الضريبى ..إلخ، ولذلك علاج العجز ينبغى أن ينطلق من عدة مبادئ أساسية تكمن فى أن علاج العجز لا يعنى القضاء عليه بل الوصول به إلى مستويات مقبولة مجتمعياً، كما أن هذا العلاج سوف تترتب عليه تكاليف معينة يجب أن تتحملها الشرائح الاجتماعية المختلفة وفقاً لاعتبارات العدالة(56)، وفى هذا الشأن قامت بعثة صندوق النقد الدولى بزيارة إلى مصر، واجتمعت مع قيادات البنك المركزى بحضور "طارق عامر" محافظ البنك المركزى و "عمرو الجارحى" وزير المالية، وذلك لمناقشة قرارات البنك المركزى الأخيرة الخاصة بسعر الفائدة والسياسة النقدية، بالإضافة إلى استعراض القرارات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى، وعرض خطتها لخفض معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة المُقبلة(57).

4- إطار قانونى:

اعتمد خطاب الصحف المصرية عينة الدراسة على الاستشهادات القانونية فى إطار توظيف بعض مواد الدستور والقوانين ونصوص التشريعات كمرجعية حاكمة للتفسير والتناول والشرح، بالإضافة إلى الاستعانة بآراء بعض المتخصصين فى الشئون القانونية والاجتماعية، واستعراض الشق القانونى الذى ينص على كافة حقوق وواجبات جميع أفراد المجتمع بكافة فئاته، وينظم العلاقة بينهم فى مختلف مجالات الحياة، وهناك العديد من الخطابات الصحفية التى تستند إلى مواد القانون عند تناول القضايا الاجتماعية.

وجد الباحث اتفاقاً بين خطابات الصحف المصرية نحو أهمية التشريعات والقوانين التى تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع بما يكفل لهم الحقوق والواجبات فى مختلف مجالات الحياة، فنجد اتفاقاً حول أهمية النصـــوص القانونية التى تحكم العلاقة بين المواطنين والأسواق وبين التاجر والمُنتِج بعيداً عن العشوائية الموجودة الحالية التى أرهقت المواطنين بشكل خطير، من خلال تطبيق قانون حماية المستهلك[58]، وهو ما أكد عليه "أسامة الغزالى حرب" فى مقاله على أنه مكسب مهم للمواطن المصرى، ودوره فى حماية محدودى الدخل بالذات، وتوفير السلع الأساسية لهم بأسعار مناسبة، وأنه يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة بشـأن حماية الفقراء ومحدودى الدخل مما يمكن أن يتعرضوا له من غش وجشع[59]، كما تناولت "صفاء شاكر" الجهود المُضنية التى تبذلها الدولة والمجتمع المدنى للقضـــاء على ظاهرة ختان الإناث منذ مؤتمر الســـكان عام 1994، وفى هذا الإطار قامت الدولة فى الفترة الأخيرة بتغليظ عقوبة الختان من جنحة إلى جناية سواء بالنسبة للأطباء أو ولى الأمر، وعقوبتها الســجن مدة لا تقل عن 5 سنوات ولا تتجاوز 7 سنوات[60].

5- إطار سياسى:

برزت المرجعية السياسية فى خطاب الصحف المصرية عينة الدراسة من خلال استشهاد كُتَّاب مواد الرأى فى صحف الدراسة بتصريحات المسئولين الرسميين بالدولة والقيادات الحزبية وآراء الخبراء والمتخصصين، واختلف توظيف هذه الأطر من جريدة لأخرى بما يتفق مع نمط ملكية كل جريدة وسياستها التحريرية والفلسفة العامة التى تحكمها.

فنجد خطاب جريدة الأهرام يتخذ من تصريحات "السفير سعيد هندام" مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصـادية متعددة الأطراف الدولية والإقليمية نيابة عن "سـامح شكرى" وزير الخارجية خلال المؤتمر الدولى السنوى الرابع لجمعية سيدات أعمال مصر21، بحضور "د.هالة السعيد" وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى و "د.ســحر نصــر" وزيرة الاســتثمار والتعاون الدولى، اســتعرض خلالها برنامج الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى لمواجهة القضايا الأكثر إلحاحاً ومعالجة القضايا الاجتماعية، وجهود وزارة الخارجية فى شرح رؤية مصر 2030 للعالم، ومساندتها لجهود الدولة فى التواصل مع المنظمات والمؤسسات الدولية[61].

بينما اتجه خطاب جريدتى الوفد والشـروق إلى نقد سـياسـة الدولة فى التعامل مع القضـــايا الاجتماعية وعدم التوصـــل إلى حلول جذرية لبعض المشـــكلات ومنها نقد سـياسـة الدولة فى تعاملها مع الممارسـات الاحتكارية والرفع غير المبرر للأسـعار دون وجود أدنى رقابة من الحكومة، بالإضـــافة إلى أن عدم التدخل الفعَّال لتنظيم الأسواق واستبدال القرارات السيادية بالنزول إلى الأسواق كتاجر كبير والسيطرة على الأسـعار بآليات السـوق، هى سـياسـة ضـعيفة الأثر وإنهاك غير مبرر لموارد

الدولة[62]، كما انتقد "عماد الدين حسين" سياسة مصر التعليمية، وذلك لعدم اهتمام الدولة بتدريب الكوادر الفنية المدربة، حيث توجد حاجة إلى العمالة الفنية فى كثير من مجالات العمل بالمصانع والشركات، واقترح ضرورة اتجاه الدولة نحو إصلاح سياستها التعليمية فى هذا المجال، من خلال التعاون مع القطاع الخاص فى إنشاء مدارس ومعاهد متخصصة فقط فى تخريج هذه العمالة، على أن يتلقوا دعماً من الدولة طالما أن ذلك سيصب فى صالح الاقتصاد المصرى[63].

5- إطار إنسانى:

جاء الإطار الإنسانى والمرجعيات العاطفية فى المرتبة الأخيرة بين الأطر المرجعية التى استندت إليها الصحف المصرية عينة الدراسة عند تناولها سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة، وفى هذا الإطار استشهد الخطاب الصحفى ببعض الحالات التى تخاطب عاطفة القراء والتأثير فيهم وإقناعهم، وخاصة أثناء الحديث عن تردى الأوضاع الاقتصادية وتدنى مستوى معيشة بعض الأسر المصرية التى تعانى من الفقر أو المرض، والسيدات المطلقات والأرامل التى تعول أطفالها دون وجود مصدر دخل يضمن لها ولأسرتها حياة كريمة، وهو ما ناشد به "حجاج الحسينى" فى مقاله بجريدة الأهرام، على أهمية دور المجتمع فى معالجة مشكلات الأسر الفقيرة دون تقصير، وتقديم أوجه الدعم إليهم دون المتاجرة بأوجاعهم أو انتهاك مشاعرهم[64].

ثالثاً: مسارات البرهنة فى الخطاب الصحفى:

تشير نتائج تحليل خطاب مواد الرأى بالصحف المصرية عينة الدراسة إلى اعتمادها على مسارات البرهنة المنطقية بنسبة 74% وبفارق كبير عن مسارات البرهنة غير المنطقية والاستمالات غير العقلانية بنسبة 26% التى تناولت سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى إطار رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، مما يعكس تمسك كُتَّاب مواد الرأى بصحف الدراسة بالموضوعية والدقة عند تناول موضوع الدراسة، وطرح آرائهم وأفكارهم بحيادية وشفافية بدرجة كبيرة.

1- مسارات البرهنة المنطقية:

توضح نتائج الدراسة وجود فروق بين الصحف المصرية عينة الدراسة فى ترتيب مسارات البرهنة المنطقية التى اعتمدت عليها عند تناول موضوع الدراسة، حيث اعتمد كُتَّاب مواد الرأى بجريدتى الأهرام والشروق بدرجة أكبر على الاستشهاد بالأدلة والبراهين التى تؤكد وجهة نظرهم بنسبة 50% و 46% على التوالى، ففى جريدة الأهرام استشهد "أسامة الغزالى حرب" فى مقاله بنصوص بعض مواد قانون حماية المستهلك بعد موافقة مجلس النواب عليه فى 17 أبريل 2018، الذى يُعد انتصاراً للمستهلك[65]، واستشهد "بهاء الدين أبوشقة" فى حديثه عن ما تقوم به الدولة حالياً فيما يتعلق ببرامج الإسكان بالمادة 41 من الدستور، التى تلزم الدولة بتنفيذ

برنامج اســـكانى يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو الســـكانى والموارد المتاحة[66]، بينما اعتمد كُتَّاب مواد الرأى بجريدة الوفد بدرجة أكبر على عرض أهمية الحدث والحلول المقترحة بنســبة 59.1%، ومنها اقتراح "وجدى زين الدين" للقضــاء على فســاد منظومة الدعم فى مصــر ووصــول الدعم إلى مســتحقيه، وهو اســتبدال الدعم العينى (ســكر وزيت وشــاى ومكرونة وأرز....إلخ) بالدعم النقدى، حينئذٍ لم نعد فى حاجة إلى هيئة الســلع التموينية ولا لوزارة التموين، ويقتصــر دور الحكومة فى مراقبة وإدارة عملية استيراد السلع التموينية التى يحتاجها السوق[67]، وهو ما تبناه "أحمد بكير" أيضــاً، من ضــرورة تحويل الدعم التموينى العينى للســلع والخبز إلى دعم نقدى يُضــاف إلى بطاقة ائتمان تموينية، تسمح لأصــحابها شراء أى ســلعة من أى مكان، مما ســيقضــى على جشــع جماعات الضــغط والاســتغلال والفســاد[68]، كما ناقش "عبدالفتاح الجبالى" أهمية إدخال تعديلات على قانون التأمين الاجتماعى الشــامل رقم 112 لســنة 1980 وتعديلاته بحيث يأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات التى شهدها المجتمع المصرى خلال العقود السابقة ويحقق الهدف الأساسى منه وهو ضمان حياة كريمة لهذا القطاع العريض من المجتمع[69].

ومن مسارات البرهنة المنطقية الأخرى التى اعتمدت عليها صحف الدراسة تقديم الحقائق والأرقام والإحصائيات بالنص الصحفى، ومنها استعراض "آية عامر" بعض الحقائق والأرقام والإحصـــائيات التى جاءت فى العرض التوضـــيحى الذى قدمته "ســمية الألفى" رئيســة الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية خلال رئاســتها اجتماع اللجنة العليا لرعاية كبار الســـن نيابة عن الوزيرة "غادة والى" عن كبار الســـن فى مصــر والخدمات التى تقدمها الوزارة لهم، وفقاً لأحدث إحصــائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـــاء عن عام 2017، وتطوير وزارة التضـــامن الاجتماعى لمنظومة تقييم ومتابعة جودة الخدمات المُقدَّمة لكبار الســن لعام 2018/2017، كما تم استعراض أرقام وإحصائيات عن مشروع تطوير دور المُسنين فى 22 محافظة، ومعاش كرامة الذى يقدم دعماً نقدياً لمن تخطى ال 65 عاماً وبدون دخل ثابت أو لديه عجز أو إعاقة[70]، كما تم اســتعراض خطة الإصـــلاح الاجتماعى للحكومة بالتوازى مع الإصـــلاحات الاقتصـــادية، بالمقال الافتتاحى لجريدة الأهرام "رأى الأهرام"، حيث تم استعراض المخصصات المالية للزيادات السنوية فى المعاشات والأجور للعاملين بالدولة، والميزانيات المرصــودة لبرامج الحماية الاجتماعية ومنها 3 برامج بالموازنة الجديدة 2019/2018، ومقارنتها بالأعوام المالية الســـابقة، ما يؤكد قدرة الدولة على تنفيذ مشروعاتها التنموية وجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد إصدار قانون الاستثمار[71].

بينما اتفقت صـــحف الدراســـة حول اعتمادها بدرجة أقل على عرض وجهتى النظر عند تقييم برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها الدولة للمواطنين، ومنها تقييم أداء وزارة التموين فى تخفيف آثار الإصـــلاحات الاقتصـــادية على الشـــرائح الأولى

بالرعاية، وجهة النظر الأولى أن وزارة التموين كانت طرفاً فى أكثر من أزمة شهدتها الأسواق فى عام 2017 لعل أهمها أزمة ارتفاع الأسعار، بينما تناولت وجهة النظر الأخرى أهم نجاحات وزارة التموين فى 2017، ومنها توقيع الوزارة عدد من الاتفاقيات المحلية والدولية لتوفير احتياجات مصر من السلع الأساسية، ووضع وتطبيق الضوابط التى من شأنها منع عمليات التلاعب والغش وإعادة النظر فى منظومة بطاقات التموين[72].

2- مسارات البرهنة غير المنطقية:

من خلال تناول الخطاب الصحفى بصحف الدراسة لسياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة يلاحظ أنه تم توظيف العديد من مسارات البرهنة غير المنطقية، مثل تجهيل مصادر المعلومات وعرض وجهة نظر واحدة، واستخدام صياغات إنشائية عامة، وبرهنة هجومية، وبرهنة دفاعية.

وتُشير نتائج الدراسة إلى تبنى جريدتى الشروق والوفد أسلوب البرهنة الهجومية بالدرجة الأولى من بين مسارات البرهنة غير المنطقية عند تناولهما موضوع الدراسة، فنجد فى جريدة الوفد انتقد الكاتب "وجدى زين الدين" الحكومة لغياب دورها فى رقابة وضبط الأسواق، فالحكومة لم ترفع الأسعار فحسب وإنما تركت المواطن فريسة لجشع التجار واحتكارهم للسلع والمنتجات دون توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للمواطن محدود الدخل من جهة، ولم تقم بسن التشريعات التى تمنع الاستغلال والاحتكار من جهة أخرى[73]، كما شَنَّ "طارق يوسف" هجوماً آخر على السياسات والاستراتيجيات التى تتبناها وزارة التربية والتعليم وتأثيراتها السلبية على الأسر المصرية ومنظومة التعليم بشكل عام[74]. وفى جريدة الشروق هاجم "عماد الدين حسين" أولئك المندهشون من خطة الحكومة لإلغاء دعم الطاقة بصورة كاملة، سواء كانوا من المعارضين أو نواب البرلمان، وذلك بسبب علمهم مُسبقاً بقرارات الحكومة رفع الدعم عن الطاقة منذ إعلان حكومة "شريف إسماعيل" الفكرة فى مارس 2016، لذا وصفهم الكاتب بأننا منكوبين ليس فقط ببعض السياسات الخاطئة ولكن بمعارضين يتلونون حسب الأجواء أو بناشطين يعارضون فقط لمجرد المعارضة[75]، إلا أن جريدة الأهرام اعتمدت على البرهنة الدفاعية عند تناول موضوع الدراسة، حيث دافعت الجريدة عن دور الحكومة فى توفير التأمين الشامل للجميع، وأن الدولة لم تتأخر فى تحقيق ما طالب به الرئيس "عبدالفتاح السيسى" بضرورة حماية العمالة المؤقتة والموسمية والشرائح ذات الدخل المحدود، والتى قد تدخل كلها تحت مسمى "العمالة المُهمَّشة" خاصة أن تجاهل هذه الفئات قد تأخَّر كثيراً بما يُعرِّض العمال وأسرهم لمشكلات مالية ضخمة بسبب حرمانهم من شبكة الضمان الاجتماعى للدولة، ومن المؤكد أيضاً أن الاقتصاد الرسمى سيستفيد من تسجيل هذه العمالة وحصر أعدادهم بما يخدم الاقتصاد[76]، كما اعتمدت جريدة الأهرام بدرجة كبيرة على مسار عرض وجهة نظر واحدة عند تناول موضوع الدراسة، وهى فى الغالب وجهة النظر الرسمية للدولة ومنها: إبراز الإجراءات الحكومية التى تم اتخاذها لتلافى

الآثار السلبية الناجمة عن السياسات الإقتصادية الجديدة[77]، والتركيز على نجاحات السياسة الخارجية للدولة فى متابعة المشروعات المشتركة ومجالات التعاون مع الدول الأخرى فى توفير فرص عمل جديدة للشباب الذى يتطلع إلى أن يرى نتائج ملموسة على الأرض تصون مصالحه وتضمن مستقبله[78].

إلاَّ أن نتائج الدراسة تُشير إلى أن جريدة الوفد تَبنَّت هى الأخرى وجهة نظر واحدة فى كثير من الأحيان معارضة لوجهة النظر الرسمية، ومنها معارضة قرار لجنة السياسات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة، خاصة أن التضخم لا يزال مرتفعاً، بل سوف يتضاعف مع العام المالى الجديد فى يوليو القادم، وأن البورصة والاستثمار المباشر هما المستفيدان من عملية الخفض، وأن انخفاض التضخم السنوى إلى 17% فى يناير 2018 مقارنة بـ 22% فى ديسمبر 2017، وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية، هى أكبر كذبة حيث أن المستهلك ورجل الشارع لم يشعرا بهذا الإنخفاض على أرض الواقع[79].

ومن مسارات البرهنة غير المنطقية الأخرى التى اعتمد عليها الخطاب الصحفى بصحف الدراسة "تجهيل مصادر المعلومات"، وكانت جريدة الشروق أكثر الصحف استخداماً لهذا الأسلوب، حيث اعتمد كُتَّاب مواد الرأى على مصادر مُجهلة والاكتفاء بوصفها بالرسمية أو المسئولة لاستقاء البيانات والمعلومات، ومنها استعراض أسباب ضعف الدور الرقابى لأجهزة الدولة للسيطرة على ارتفاع الأسعار دون مبرر أو بما لا يتناسب مع السعر الحقيقى للسلعة أو الخدمة، وهو ما أكدت عليه المصادر المُجهلة من انتشار منظومة الفساد فى مختلف الجهات، وحاجة الدولة الشديدة إلى محاربة الفساد لخلق المناخ المُلائم لزيادة فرص الاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين[80].

وأخيراً جاء استخدام "صياغات إنشائية عامة" فى المرتبة الأخيرة بين الاستمالات غير المنطقية التى اعتمدت عليها الصحف المصرية عينة البحث عند تناول موضوع الدراسة، ففى جريدة الأهرام اعتمد الكاتب "محمد حماد" على الصياغة الإنشائية العامة فى رصد جهود الجهاز المصرفى عام 2017 من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى، فى تعزيز مبدأ الشمول المالى وقدرته على تلبية احتياجات المواطنين والمستثمرين على حد سواء، دون الاستشهاد بالأدلة ووجهات النظر وتقديم الحقائق والأرقام والإحصائيات التى تدعم وجهة نظره[81]، وفى المقابل اعتمد الكاتب "زكى السعدنى" فى جريدة الوفد على آراءه الشخصية وتخميناته دون الاستناد إلى مصادر محددة للمعلومات والبيانات الواردة بشأن إمكانية خصخصة التعليم الجامعى، وزعم إنحياز وزير التعليم العالى بشكل كبير فى جميع تصريحاته إلى تقليص مجانية التعليم الجامعى مقابل التوسع فى إنشاء التعليم الخاص والأهلى تحت مسميات مختلفة، وعدم مراعاة البُعد الاجتماعى وغير القادرين من الغالبية العظمى لأفراد المجتمع على تعليم أبنائهم فى كليات بمصروفات دراسية[82]، وفى نفس الجريدة اعتمد

"وجدى زين الدين" على أسلوب التعميم فى وصفه للتحديات التى تواجه منظومة التعليم فى مصر، واستخدام الصياغات الإنشائية العامة فى وصفه لمنظومة التعليم الجامعى وقبل الجامعى بالفاشلة، ودون الاعتماد على مصادر محددة وواضحة فى استقاء معلوماته وبياناته، ودون طرح رؤى ومقترحات لمواجهة تدنى مستوى التعليم فى مصر، واستطرد مُنوهاً عن ارتفاع المصروفات الدراسية بشكل لا يُراعى الطبقات الفقيرة، واتجاه الدولة إلى خصخصة التعليم بما يمنع أبناء محدودى الدخل الحق فى التعليم، وهو ما يُعد خرقاً صارخاً لتطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد(83).

رابعاً: الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة فى الخطاب الصحفى:

تُشير نتائج تحليل خطاب الصحف المصرية المدروسة إلى اتفاق صحف الدراسة فى تناول القوى الفاعلة الرئيسية وترتيبها حسب أهميتها، حيث اتفقت صحف الدراسة فى التركيز على "المسئولين الحكوميين" كأهم القوى الفاعلة فى الخطاب الصحفى وبفارق كبير عن تركيزها على القوى الفاعلة الأخرى، حيث جاء التركيز عليها بنسبة 78.2%، من خلال استشهاد كُتَّاب مواد الرأى بصحف الدراسة بتصريحات وقرارات رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وبعض الوزراء خاصة وزراء التضامن الاجتماعى والتموين والتجارة الداخلية والمالية، والمحافظين.

ففى جريدتى الأهرام والشروق جاءت وزارة التضامن الاجتماعى وعلى رأسها "د.غادة والى" من أهم القوى الفاعلة الرئيسية، حيث أبرزت جريدة الأهرام جهود الحكومة ممثلة فى وزارة التضامن الاجتماعى وعلى رأسها الوزيرة "د.غادة والى" بشأن التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية، من خلال التوسع فى برامج الفئات غير القادرة من خلال العمل لأول مرة على ضم مستفيدى معاش الضمان الاجتماعى إلى برنامجى تكافل وكرامة لتصبح مظلة واحدة تضم الأسر غير القادرة، وكبار السن، وذوى الإعاقة، وغير القادرين على العمل بسبب أمراض مستعصية أو حوادث تحول دون عملهم، والمطلقات، والأرامل بهدف توفير الحياة الكريمة والآمنة والتمكين الاقتصادى لهم، وضم النساء المعيلات للأسر فى منظومة الشمول المالى من خلال إتاحة فرصة اقتصادية بقروض من "برنامج مستورة" من بنك ناصر الاجتماعى، وربط برامج الدعم النقدى بالمبادرات والبرامج الاجتماعية ومشروعات أخرى سيتم التوسع فيها وعلى رأسها "برنامج فرصة" والذى يهتم بتوفير فرص عمل وإتاحة تمويلات مختلفة لشرائح متنوعة من محدودى الدخل، وتستمر الوزارة فى "برنامج 2 كفاية" للحد من الزيادة السكانية ومبادرة "سكن كريم" بهدف توفير حياة آمنة وتطوير المنازل للأسر الأكثر احتياجاً فى الصعيد، وقانون التأمينات الموحد الذى يستهدف وجود مظلة تشريعية لحماية أموال التأمينات، واستثمارها لأصحاب المعاشات وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لهم(84).

كما أشاد "عماد الدين حسين" فى جريدة الشروق بالجهود المكثفة والمتواصلة التى تبذلها "غادة والى" وجميع العاملين بوزارة التضـــامن الاجتماعى فى التحقق من ســـلامـة البيـانـات فى برنـامجى "تكـافل وكرامـة" عبر ربطهـا ببيـانـات الموظفين، وتأكيدها على أن هناك عملية ضبط ومراجعة شهرية مستمرة للجميع، وتقديرها أن أفضل ما تم فى هذا الصدد هو "لجان المساءلة المجتمعية" من أبناء القرية وأعيانها الذين يقومون بالمراجعة وراء موظفى الوزارة أنفسهم لكشف وفضح أى فساد، وإعادة كل قرش أخذه غير مستحق[85].

وفى خطاب جريدة الوفد الوفد كان "د.على المصـــيلحى" وزير التموين والتجارة الداخلية من أهم القوى الفاعلة الرئيسية عند تناول موضوع الدراسة، حيث أشاد "سليمان جودة" بالإجراءات الحاسمة والإيجابية التى يتخذها الوزير، ومنها أنه أول وزير على رأس وزارته يقرر إلزام محلات بيع السلع بوضع سعر كل سلعة عليها، حتى لايترك المستهلك فريسة لكل تاجر[86]، كما تناول "طارق يوسف" فى مقاله بجريدة الوفد، دور "على المصـيلحى" وزير التموين فى توزيع القوة الرقابية التابعة للوزارة وتكثيف وجود المفتشـين التموينيين فى المخابز والمطاحن للتأكد من جودة العمل كضمان لتطبيق منظومة الخبز الجديدة التى ألغاها الوزير السابق "خالد حنفى" عام 2014[87]، بالإضافة إلى زيادة عدد السلع الغذائية المسموح بصرفها على البطاقات التموينية بجانب السكر والزيت، الأمر الذى يساهم فى تنويع سلة السلع ورفع القيمة الغذائية لما تحصل عليه الأسرة المصرية من خلال الدعم السلعى بعد قرار الرئيس "عبدالفتاح السيسى" بزيادته من 21 إلى 50 جنيهاً للفرد[88].

وجاءت "المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية" فى المرتبة الثانية بين القوى الفاعلة الرئيسية فى خطاب الصحف عينة البحث عند تناول موضوع الدراسة، حيث برزت منظمة المرأة العربية كفاعل رئيسى فى قضية العنف ضد المرأة، التى تُولى لها اهتماماً كبيراً وخصصت لها أحد برامجها لتناول هذه القضية عبر أدوات مختلفة من بينها استراتيجيات إقليمية لمناهضة العنف المجتمعى المُوجَّه ضد المرأة، وكذلك العنف الذى تتعرض له أثناء النزاعات المسلحة، والتمكين القانونى للمرأة من خلال مشروع "ألف باء" حقوق المرأة فى التشريعات العربية، فى مجالات قانونية معينة كمجال الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة وفى مجال قوانين العمل والضمان الاجتماعى ومجال الحقوق السياسية وغيرها من المجالات[89]، كما يعتبر "برنامج الأغذية العالمى" من المنظمات الدولية التى تشارك فى توفير ودعم آليات الحماية الاجتماعية فى مصر، من خلال دعمه للبرنامج الوطنى للتغذية المدرسية فى مجالات توزيع الأغذية وتخزينها بشكل صحى وإجراءات سلامة الغذاء، وتوفير وجبة مدرسية متكاملة تمنح لتلاميذ المرحلة الإبتدائية والإعدادية فى موعدها، لإعطاءهم الطاقة اللازمة لنموهم الجسدى والعقلى، كما تعمل أيضاً على ترغيب التلاميذ فى المدرسة والقضاء على التسرب من التعليم[90].

وفى المرتبة الثالثة جاءت "منظمات المجتمع المدنى" بين القوى الفاعلة الرئيسية فى خطاب الصحف المصرية عينة البحث عند تناول موضوع الدراسة، حيث طالب "أحمد عبدالتواب" المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى بالدولة بما يتوافر لديها من سنوات خبرة وكوادر بشرية مُدرَّبة، أن تتدخل فى الحد من حالة الفوضى والإنفلات فى أسعار السلع والخدمات وعدم وجود رقابة من الحكومة وعدم قدرتها بمفردها فى التصدى للاحتكارات وجشع التجار، لذا وجب على مثل هذه المنظمات وخاصة التى تعنى بحماية المستهلك أن تقوم بدورها ومسئوليتها الاجتماعية تجاه المستهلكين وخاصة محدودى الدخل(91).

وفى جريدة الشروق استعرضت "فاطمة رمضان" أهمية الدور الذى قامت به منظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان فى مجال حقوق العمال، ومنها مساندة ضحايا السياسات الحكومية، وكذلك التقاضى الاستراتيجى الذى ساعد فى إقرار الحد الأدنى للأجور، واسترداد عدد من شركات القطاع العام التى بِيعَت بالفساد، كما أدى إلى تغيير تعاقدات الدولة فى الأراضى التى بِيعَت بسعر بخس، مثل قضيتى مدينتى وبالم هيلز، كما أنها تلبى احتياجات حقيقية لدى عمال محرومين من تنظيم نقابى حقيقى يعبر عنهم ويدافع عن حقوقهم(92).

وأخيراً جاء "القطاع الخاص" فى المرتبة الأخيرة بين القوى الفاعلة الرئيسية فى خطاب الصحف المصرية عينة البحث عند تناول سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة، حيث طالبت صحف الدراسة وخاصة جريدة الوفد إلى ضرورة إيجاد شراكة حقيقية وفعلية بين عدد من الوزارات وبين المستثمرين فى القطاع الخاص، ومنها وزارة التربية والتعليم من أجل تمويل وبناء المدارس وتشغيلها، بهدف توفير بيئة تعليمية وتربوية مناسبة من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية، تُتاح لمتوسطى الدخل من أبناء مصر وتحت إشراف الدولة بعيداً عن كاهل المواطنين الذين تَشبَّعوا بالهموم نتيجة الأعباء الاقتصادية ومن ناحية أخرى التوسع فى إنشاء المدارس لمواجهة أزمة كثافات الفصول(93).

بينما جاء "القطاع الخاص" كقوى فاعلة ثانوية فى خطاب جريدة الشروق عند تناول موضوع الدراسة، وأظهرت ضعف دوره فى مشاركة الحكومة من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين وخاصة محدودى الدخل، لذا طالب "عماد الدين حسين" القطاع الخاص أن يقوم بدوره فى مشاركة الحكومة فى توفير أكبر قدر من الوظائف، عبر إقامة المشروعات الإنتاجية التى تستوعب أكبر عدد ممكن من العمالة، بعكس مشروعات البنية التحتية الأساسية التى لا توفر فرص عمل دائمة(94).

كما جاء دور "الجمعيات الأهلية والمنظمات والمؤسسات الخيرية" ثانوياً عند مناقشة "زياد بهاء الدين" الوسائل التى يجب أن تتبعها الدولة من أجل التصدى لغلاء الأسعار ومحاربة الفساد، من خلال إعادة الدولة النظر فى سياساتها تجاه الجمعيات

الأهلية والمنظمات والمؤسسات الخيرية، والتى أدت إلى حرمان الشعب من نشاط عشرات الآلاف من الجمعيات والمنظمات التى تقدم للملايين خدمات صحية وتعليمية وثقافية وإنسانية تساهم مع الدولة فى سد فجوات كبيرة وفى توفير شبكة بديلة للحماية الاجتماعية، وإذا كان هناك حوار جاد حالياً حول كيفية إنفاق بعض الجمعيات الكبيرة والمعروفة لمواردها المالية فهذا يؤكد على أهمية قيام منظمات المجتمع المدنى والأهلى بدورهما التنموى وفقاً لضوابط سليمة ومعايير شفافة وليس إلغاء هذا الدور بالكامل(95).

خامساً: سمات دور القوى الفاعلة فى الخطاب الصحفى:

يتضح من نتائج تحليل خطاب الصحف المصرية عينة البحث أن سمات دور القوى الفاعلة والتصورات المنسوبة لها جاءت فى مجملها إيجابية بنسبة 42%، وجاءت محايدة فى المرتبة الثانية بنسبة 29.6%، وأخيراً جاءت الأدوار والصفات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة الواردة فى خطاب الصحف المصرية عند تناول سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة فى المرتبة الأخيرة بنسبة 27.8%.

وعلى مستوى خطاب كل صحيفة من صحف الدراسة، كشفت نتائج الدراسة عن ثمة اختلاف فى التصورات المنسوبة للقوى الفاعلة، ففى حين ارتفعت نسبة الصفات والأدوار الإيجابية للقوى الفاعلة فى جريدتى الأهرام والشروق بنسبة 63.6% و 47.6% على الترتيب رغم اختلاف نمط ملكيتهما، إلاَّ أن تأثير الأيديولوجية الحزبية لجريدة الوفد والتوجه الأيديولوجى للقائمين بالاتصال بها، كان واضحاً فى التركيز على الأدوار والصفات السلبية للقوى الفاعلة فى خطاب الجريدة عند تناول موضوع الدراسة.

ففى جريدة الأهرام وفى إطار إصلاح السياسات الضريبية اتجهت الجريدة نحو إبراز توجيهات رئيس الجمهورية بتخفيف الضرائب العقارية عن الأسر التى تعيش فى مبنى واحد ومعظمهم من الريف(96)، وفى جريدة الشروق أشاد "عماد الدين حسين" بالجهود المكثفة والمتواصلة التى تبذلها "غادة والى" وجميع العاملين بوزارة التضامن الاجتماعى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية لكافة الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية(97).

ورغم انخفاض نسبة الصفات والأدوار الإيجابية للقوى الفاعلة الواردة بجريدة الوفد، إلاّ أن "الشافعى محمد بشير" أشاد بالدور الإيجابى للدولة فى تَبنّى برامج الحماية الاجتماعية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى لجميع المواطنين، من خلال إصدار شهادات أمان المصريين لتكون مظلة حماية اجتماعية لغير المُؤمَّن عليهم من العمالة غير المنتظمة والمؤقتة والمُهمّشين والمرأة المعيلة وتوفير تعويض يضمن استقرار أسرهم فى حالة الوفاة، بالإضافة إلى برنامج "تكافل وكرامة" لتوفير شبكات حماية اجتماعية عادلة للفئات الأكثر احتياجاً والتى تبلغ 10

مليون مواطن، وتوفير الخبز والسلع التموينية المُدَّعمة لنحو 70 مليون مواطن، بالإضافة إلى إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة كافلاً حقوقهم السياسية والصحية والتعليمية والنقابية والاجتماعية والرياضية[98].

واتفقت الصحف المصرية عينة الدراسة على إبراز الدور المحايد للقوى الفاعلة فى المرتبة الثانية، من خلال إلقاء الضوء على جوانب نجاح أو فشل القوى الفاعلة فى القيام بدورها نحو تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية فى المجتمع، ففى جريدة الوفد تناولت "عزة أحمد هيكل" مجانية التعليم بالمدارس الحكومية التى تخدم أبناء الطبقات الفقيرة إلاّ أن بعضها تقدم مستوى ردئ من التعليم فى ظل عدم توافر الإمكانات المادية والكثافة المرتفعة والمعلمين غير المؤهلين[99].

أما عن الأدوار والصفات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة، جاءت جريدة الوفد أكثر صحف الدراسة تركيزاً على الصفات السلبية لكافة القوى الفاعلة فى خطابها الصحفى عند تناول موضوع الدراسة، ومنها الجمعيات الأهلية التى تمنح قروضاً للسيدات تحت مسمى مساعدة الأرامل والمطلقات وتعرض عليهم قروضاً لمساعدتهم فى مشروعات وهمية لا أساس لها، وبفوائد خيالية قد تصل إلى 300%، ونتيجة لعدم قدرة النساء على السداد بسبب الفوائد المتراكمة يكون مصيرها إما السجن أو الهرب، وطالب الكاتب الحكومة بفرض سيطرتها ورقابتها على مثل هذه الجمعيات، حفاظاً على تماسك بُنيان الأسرة والبحث عن أوجه دعم الطبقات الفقيرة[100].

بينما سلَّطت جريدة الشروق الضوء على الدور السلبى للحكومة فى عدم تحسن الأحوال الاقتصادية والمعيشية للمواطنين، بل هناك انتظار للمزيد من الصعوبات المعيشية نتيجة الزيادة المقررة على أسعار المحروقات والكهرباء، رغم إعلان المسئولين نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى، ودليلهم على ذلك اختفاء سوق العملات السوداء وزيادة استثمارات الأجانب فى السندات وأذون الخزانة والبورصة وزيادة الاحتياط النقدى، وأشار "صفوت قابل" إلى وجود مخاوف من مواجهة المزيد من عجز الموازنة وميزان المدفوعات، خاصةً فى ظل تزايد حجم الديون الخارجية والمحلية، ومما يُزيد المخاوف التهليل المُبالَغ فيه لتقارير المؤشرات الدولية ونتائج المراجعة الدورية لصندوق النقد الدولى بالإشادة بما تم من تنفيذ البرنامج المُتَفق عليه مع الصندوق، رغم أن وظيفة صندوق النقد هى مساعدة الدول الأعضاء التى تواجه عجزاً من ميزان المدفوعات، وبالتالى فإن تركيزه واهتمامه يكون على السياسة النقدية والمالية، ولا يدخل فى نطاق برنامجهم السياسات الخاصة بالاقتصاد العينى من صناعة وزراعة[101].

كما انتقد "أشرف بربرى" سياسة الحكومة عند توزيع أعباء الإصلاحات الاقتصادية، مثل ارتفاع أسعار السلع والمنتجات والخدمات، حيث تتحمل الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود تكاليف هذه الإصلاحات وارتفاع الأسعار

بنسبة أعلى مما تتحمله الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المرتفع، ومن هذه السلع والمنتجات الخبز ومياه الشرب والكهرباء ومواد الطاقة، فكان أولَى بالحكومة رفع الدعم عن أصحاب الدخول المرتفعة بالتزامن مع توفير سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية للطبقات الفقيرة والمتوسطة[102].

خلاصة البحث:

1- تنوعت الأطروحات الرئيسية فى خطاب الصحف المصرية موضع الدراسة نحو سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة، إلاّ أن "توفير ودعم السلع والخدمات الأساسية" جاءت فى مقدمة الأطروحات الأخرى، نظراً لما يمثله الدعم النقدى للسلع التموينية والمنتجات البترولية وغيرها من الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم الحكومى والإسكان ومياه الشرب والصرف الصحى...إلخ من أهمية للطبقات الفقيرة والمتوسطة.

كما تَبيَّن وجود فروق بين الأطروحات التى تناولت موضوع الدراسة بوجه عام فى صحف الأهرام والوفد والشروق، حيث أن هذه الأطروحات قد شكَّلت حضوراً مكثفاً داخل خطاب صحيفة الوفد عن خطاب صحيفتى الأهرام والشروق، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى سياستها التحريرية النابعة عن أيديولوجيتها ومبادئها الحزبية.

2- تنوعت الأطر المرجعية التى استشهد بها كُتَّاب مواد الرأى فى صحف الدراسة فى التأكيد على وجهة نظرهم، أو نفى وجهات النظر المعارضة لهم، وقد تنوعت مابين أطر الدعم والأطر الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والإنسانية، إلى جانب الاستعانة باستشهادات من الواقع، إلاَّ أن أطر الدعم جاءت فى مقدمة الأطر الأخرى فى خطاب الصحف عينة الدراسة من خلال استشهاد كُتَّاب مواد الرأى بمختلف أنواع الدعم النقدى والعينى الذى تقدمه الحكومة للمواطنين، وقد اختلف توظيف هذه الإحالات فى سياق الخطاب الصحفى بحسب الإطار العام الذى حكم إنتاج الخطاب داخل كل صحيفة من صحف الدراسة، فنجد على سبيل المثال خطاب جريدة الأهرام يُبرز جهود الحكومة فى تقديم كافة أنواع الدعم النقدى والعينى للمواطنين، إلاَّ أن الخطاب الصحفى بجريدتى الشروق والوفد اتجه إلى التأكيد على ضعف قيمة الدعم الذى تقدمه الحكومة للفئات الأكثر احتياجاً، وعدم وصوله إلى مستحقيه بالشكل الأمثل فى ظل موجات غلاء الأسعار المتعاقبة بالتزامن مع تدنى مستوى دخل ومعيشة السواد الأعظم من المواطنين، بالإضافة إلى نقد الإجراءات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية التى تتبعها الدولة – خاصة عدم تطبيق الضرائب التصاعدية – وتحمل محدودى الدخل والطبقة المتوسطة أعباء الإصلاحات الاقتصادية.

3- تشير النتائج إلى تزايد استخدام الصحف المصرية عينة الدراسة للمسارات المنطقية العقلانية بصورة أكبر من المسارات غير المنطقية، وقد يرجع ذلك إلى رغبتها فى تقييم برامج الحماية الاجتماعية وفقاً لرؤية موضوعية جادة بعيداً عن

التهويل أو التهوين من جهود الحكومة فى هذا المسار، وإن كانت جريدة الشروق هى الأكثر تركيزاً واستخداماً للمسارات المنطقية وبفارق كبير بينها وبين الصحف الأخرى، ثم جاءت جريدة الأهرام فى المرتبة الثانية، أما جريدة الوفد فقد كانت أكثر صحف الدراسة استخداماً للمسارات والاستمالات غير المنطقية.

ومن أبرز مسارات البرهنة المنطقية التى اعتمد عليها كُتَّاب مواد الرأى: "الاستشهاد بالأدلة والحجج المنطقية"، و"عرض أهمية الحدث والحلول المقترحة"، ثم "تقديم حقائق وأرقام وإحصائيات"، وأخيراً "عرض وجهتى النظر"، وتُشير النتائج إلى اتفاق جريدتى الشروق والأهرام على أن "الاستشهاد بالأدلة والحجج والبراهين" أهم مسارات البرهنة المنطقية اعتماداً عليها عند تناول سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة، بينما اعتمدت جريدة الوفد على "عرض أهمية الحدث والحلول المقترحة" بالدرجة الأكبر بين مسارات البرهنة المنطقية عند تناول موضوع الدراسة.

أما مسارات البرهنة غير المنطقية التى اعتمدت عليها الصحف المصرية فى مواد الرأى عند تناول موضوع الدراسة، جاء فى المرتبة الأولى "البرهنة الهجومية" و "تجهيل مصادر المعلومات"، و "عرض وجهة نظر واحدة"، ثم "البرهنة الدفاعية"، وأخيراً "استخدام صياغة إنشائية عامة".

وتُشير النتائج إلى اتفاق جريدتى الشروق والوفد على الاعتماد على أسلوب البرهنة الهجومية بدرجة أكبر من المسارات غير العقلانية الأخرى عند تناول موضوع الدراسة وبفارق كبير لصالح جريدة الشروق، على عكس خطاب جريدة الأهرام، الذى اعتمد على استخدام البرهنة الدفاعية وعرض وجهة نظر واحدة عند تناول موضوع الدراسة، وهو ما يتفق مع رؤية ورسالة الصحف القومية وسياستها التحريرية، التى تهدف إلى الدفاع عن سياسات الحكومة الداخلية والخارجية، والتأييد والتأكيد على وجهة نظرها، عكس اتجاه جريدتى الشروق والوفد اللتان هاجمتا قرارات الحكومة الأخيرة بشأن الإصلاحات الاقتصادية سواء رفع الدعم عن السلع والخدمات والمنتجات البترولية وما تبعه من غلاء الأسعار فى ظل تدنى مستوى معيشة السواد الأعظم من الناس، كما ترى الجريدتان ضعف برامج الحماية الاجتماعية التى تقدمها الدولة للطبقتين الفقيرة والمتوسطة.

4- بالرغم من تنوع القوى الفاعلة الرئيسية فى خطاب الصحف المصرية عينة الدراسة، ما بين المسئولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، إلاّ أن صحف الدراسة ركزت على المسئولين الرسميين (78.2%) وخاصة ممثلى وزارتى التضامن الاجتماعى (وعلى رأسها د.غادة والى) والتموين والتجارة الداخلية (وعلى رأسها د.على المصيلحى)، كأهم القوى الفاعلة الرئيسية فى الخطاب الصحفى وبفارق كبير عن القوى الفاعلة الأخرى، وإبراز جهودهما فى التوسع فى برامج الحماية

الاجتماعية، بالإضافة إلى وجود اتفاق بين صحف الدراسة فى تناول القوى الفاعلة الرئيسية وترتيبها حسب أهميتها عند رصد وتحليل سياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة خلال فترة الدراسة التحليلية، مما يعكس عدم تأثير أيديولوجية الصحيفة وسياستها التحريرية على ترتيب أهمية القوى الفاعلة فى الخطاب الصحفى، بينما جاء القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والمنظمات والمؤسسات الخيرية كقوى فاعلة ثانوية فى خطاب جريدتى الأهرام والشروق، وضعف دورهما فى مشاركة الحكومة من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين وخاصة محدودى الدخل فى خطاب كُتَّاب أعمدة الرأى بجريدة الشروق، الذين أكدوا على أهمية قيام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والأهلى بدورهما التنموى فى المجتمع وفقاً لضوابط سليمة ومعايير شفافة.

5- كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع نسبة الصفات والأدوار الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة فى جريدتى الأهرام والشروق وخاصة "المسئولين الحكوميين"، رغم تباين السياسة الإعلامية ونمط الملكية بينهما، حيث أشادت الجريدتان فى أكثر من موضع بالدور الإيجابى للحكومة فى تبنى برامج الحماية الاجتماعية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى لجميع المواطنين، من خلال توفير مظلة تأمين اجتماعى وصحى تشمل كافة المواطنين الغير مُؤمَّن عليهم من العمالة غير المنتظمة والمؤقتة والمُهمَّشين والمرأة المَعيلة، بالإضافة إلى برامج تشغيل الشباب وإتاحة تمويلات مختلفة لشرائح متنوعة من محدودى الدخل، وتوفير الإسكان الاجتماعى المناسب للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وبرامج الصحة الإنجابية والحد من الزيادة السكانية، وبرنامج تكافل وكرامة لتوفير شبكات حماية اجتماعية عادلة للفئات الأكثر احتياجاً، وتوفير ودعم السلع التموينية، بالإضافة إلى إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة الذى يكفل حقوقهم السياسية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وأخيراً تحسين أجور العاملين بالدولة والقطاع الخاص، والمعاشات، وتطبيق قانون التأمينات الموحد الذى يستهدف وجود مظلة تشريعية لحماية أموال التأمينات، واستثمارها لأصحاب المعاشات وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لهم.

كما تم التركيز على الدور الايجابى للمنظمات الإقليمية مثل "منظمة المرأة العربية" كفاعل رئيسى فى قضية العنف ضد المرأة التى تُولى لها اهتماماً كبيراً، والتمكين الاقتصادى والقانونى والسياسى للمرأة وغيرها من المجالات، والإشادة بدور بعض المنظمات الدولية مثل "برنامج الأغذية العالمى" الذى يُشارك فى توفير ودعم آليات الحماية الاجتماعية فى مصر، من خلال دعمه للبرنامج الوطنى للتغذية المدرسية، وأخيراً إبراز الدور الإيجابى لمنظمات المجتمع المدنى التى تقدم خدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والإنسانية لملايين المواطنين، كما تساهم مع الدولة فى سد فجوات كبيرة وفى توفير شبكة بديلة للحماية الاجتماعية.

فى حين كان التأثير الأيديولوجى والتوجه الحزبى لمنتجى الخطاب الصحفى بجريدة الوفد

واضحاً فى التركيز على الأدوار والصفات السلبية للقوى الفاعلة فى خطاب الجريدة، حيث رَكَّز خطاب الجريدة على انتقاد سياسة الحكومة عند توزيع أعباء الإصلاحات الاقتصادية، مثل ارتفاع أسعار السلع والمنتجات والخدمات، حيث تتحمل الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود تكاليف هذه الإصلاحات وارتفاع الأسعار بنسبة أعلى مما تتحمله الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المرتفع.

وبرز الدور السلبى للقطاع الخاص فى عدم القيام بدوره فى مشاركة الحكومة فى توفير فرص عمل للشباب، عبر إقامة المشروعات الإنتاجية التى تستوعب أكبر عدد ممكن من العمالة، أيضاً ظهر الدور السلبى للمنظمات الإقليمية والدولية، ومنها صندوق النقد الدولى الذى ركز على السياسة النقدية والمالية، ومساعدة الدول الأعضاء التى تواجه عجزاً فى ميزان المدفوعات، دون الاهتمام بالسياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وخاصة قطاعى الإنتاج الأساسيين الزراعة والصناعة اللذان يساهمان فى توفير السلع الأساسية التى يحتاجها الاستهلاك الداخلى والتصدير وخفض البطالة.

توصيات الدراسة:

1- تنظيم حملات إعلامية وصحفية من أجل توعية المواطنين ببرامج وسياسات الحماية الاجتماعية التى تتبناها الدولة لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة فى إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030.

2- المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام نحو غرس وتنمية القيم الاقتصادية مثل العمل والإدخار وترشيد الاستهلاك، والقيم الاجتماعية والدينية مثل التراحم والتكافل الاجتماعى فى نفوس أفراد المجتمع، ونبذ السلوكيات الخاطئة التى من شأنها الإضرار بمصلحة الفرد والمجتمع.

3- تعظيم الدور التنموى للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى توفير شبكة بديلة للحماية الاجتماعية، ومشاركة الحكومة فى برامج الحماية الاجتماعية التى تتبناها، من أجل توفير فرص عمل للشباب، وتقديم مختلف أوجه الدعم للفئات الأولى بالرعاية وفقاً لضوابط سليمة ومعايير شفافة.

4- تشجيع الأحزاب والقوى السياسية والشعبية مشاركة الحكومة فى محاربة الفساد المالى والإدارى والسياسى بالدولة، مع وضع رؤية مستقبلية وحلول وبدائل مقترحة من أجل حماية الفئات الفقيرة والحفاظ على تماسك الطبقة المتوسطة من الإنهيار فى ظل التغييرات الاقتصادية المحلية والدولية الراهنة.

هوامش البحث:

1- Jackline Simon & Kato Habib, Nutrition Education and Training Interventions for Mothers in Malakal Country/ South Sudan, **Ahfad Journal**, Vol.35,Issue 1, Jun 2018, p.3-16.

2- Mona Saeed Mohamed, Evaluating the Quality of Health Services Provided to The Population of The Arab Republic of Egypt, **Journal of Qadisiyah Computer Science & Mathematics**, Vol.10, Issue 2, 2018, p.10-21.

3- حنان أبوسكين، الحماية الاجتماعية فى البرامج الحزبية، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 4 سبتمبر 2017.

4- زيزيت إبراهيم أحمد، أطر المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح الاقتصادى فى مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 2017).

5- إيمان عبدالحكيم أحمد، دور القنوات الفضائية المصرية فى معالجة القضايا الاجتماعية للجمهور المصرى، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2016).

6- دعاء عادل محمود، أطر تقديم القضايا الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة فى المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى وتأثيرها على اتجاهات الجمهور نحو هذه القضايا، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2016).

7- حسام محمد عبدالعزيز، اتجاهات الصحافة الوفدية إزاء القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية مقارنة لعامى 1952 و 2013، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2016).

8- أحمد أحمد أحمدعثمان، دور البرامج الحوارية بالتليفزيون المصرى فى بث قيم العدالة الاجتماعية لدى الشباب، **رسالة دكتوراة غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم افذاعة والتليفزيون، 2015).

9- على بن إبراهيم النملة، مفهوم الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بعنوان: **الحماية الاجتماعية والتنمية**، 2014/11/18.

10- نيرمين سعيد كامل، أجندة القضايا الاجتماعية للمواطن المصرى وأطر تقديمها فى الفضائيات الإخبارية العربية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2015).

11- صالح على مسعود، دور الخطاب الدينى بالفضائيات الليبية فى معالجة القضايا الاجتماعية: دراسة تحليلية وميدانية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2014).

12- مروة وائل عمر، تأثير الاتصال التفاعلى للبرامج الاجتماعية لمحطات راديو الإنترنت على معالجة القضايا الاجتماعية للشباب المصرى: دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2013).

13- محمد شعبان حسن مبروك، اتجاهات صحف حزب الوفد والهيئة السعدية والكتلة الوفدية نحو قضايا المجتمع المصرى السياسية والاجتماعية (1936-1953): دراسة تحليلية مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2011).

14- نرمين عبدالسلام محمد، تطور قضايا المجتمع المصرى فى مقالات أحمد بهاء الدين: دراسة

تحليلية مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2003).

15- عبدالرحيم أحمد سليمان، معالجة الأفلام السينمائية المصرية التى يعرضها التليفزيون للقضايا الاجتماعية وأثرها على الشباب، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2002).

16- كريمة عبدالرازق الفقى، معالجة صحيفة أخبار اليوم للقضايا الاجتماعية: دراسة تحليلية فى الفترة من 23 يوليو 1952 حتى 6 أكتوبر 1981، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2002).

17- محمود عكاشة، **لغة الخطاب السياسى: دراسة لغوية تطبيقية فى ضوء نظرية الاتصال**، ط1 (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2004) ص 41.

18- على بن شويل القرنى، الخطاب الإعلامى العربى، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الأول، يناير- مارس 1997، ص 38.

19- يمكن الرجوع إلى:
- ج ب براون، ج بول، **تحليل الخطاب**، ترجمة محمد الزليطى ومنير التركى (السعودية: جامعة الملك سعود، دار النشر العلمى، د.ت) ص 1.
- حسن حنفى، **تحليل الخطاب العربى**، المؤتمر العلمى الثالث، جامعة فيلادلفيا، مايو1997.
- محمد شومان، **تحليل الخطاب الإعلامى: أطر نظرية ونماذج تطبيقية**، ط1 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007) ص ص 118-119.

20- محمد شومان، **مرجع سابق**، ص ص 30-32.

21- **المرجع السابق نفسه**، ص ص 129-130، محمود عكاشة، **مرجع سابق**، ص ص 7-8.

(*) تم ترتيب أسماء السادة المحكمون أبجدياً وهم:
- أ.د. سهام نصار، أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام – جامعة سيناء.
- أ.د. شريف درويش اللبان، أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة- جامعة القاهرة.
- أ.د. عبدالعزيز السيد، أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام السابق- جامعة جنوب الوادى.
- أ.د.م. محمود حمدى، أستاذ الصحافة المساعد ورئيس قسم الإعلام السابق بكلية الآداب- جامعة المنيا.
- أ.د. نجوى كامل، أستاذ الصحافة بكلية الإعلام- جامعة القاهرة.
- أ.د. وائل إسماعيل عبدالبارى، أستاذ الصحافة ورئيس قسم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس.

(**) د. سمر جلال مدرس الصحافة بكلية الإعلام جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب.

22- عبدالفتاح الجبالى، الدعم والأسعار والحماية الاجتماعية، **الأهرام**، العدد 47721، 2017/8/2، ص11.

23- رأى الأهرام، التعليم وأخطاء التصحيح، **الأهرام**، العدد 47729، 2017/8/10، ص3.

24- طلعت المغاورى، تساؤلات- حنية الحكومة... وتذاكر المترو، **الوفد**، العدد 9665، 2018/2/2، ص4.

25- رويترز، المالية: الشريحة الرابعة من قرض صندوق النقد يوليو المقبل، **الشروق**، العدد 3248، 2017/12/24، الصفحة الأولى.

26- زياد بهاء الدين، لكى يكون النمو الاقتصادى المرتقب متوازنا، **الشروق**، العدد 3152، 2017/9/19، ص12.

27- عبدالفتاح الجبالى، السياسة المالية وعدم المساواة، **الأهرام**، العدد 47833، 2017/11/22، ص11.

28- آية عامر، ردود متباينة من المنظمات النسـوية عن عام المرأة، **الشـروق**، العدد 3256، 2018/1/1، ص4.
29- نرمين حسن، بتكلفة 97.5 مليون جنيه تنفيذ 6 آلاف و 483 مشروعا فى برنامج مستورة، **الوفد**، العدد 9768، 2018/6/2، ص3.
30- أ.ش.أ، الحكومة: المصريات مكافحات مضحيات، **الشروق**، العدد 3336، 2018/3/22، ص4.
31- انجى البطريق، 3 ملايين أسرة تنفق عليها النساء، **الأهرام**، العدد 48041، 2018/6/18، ص3.
32- آيه عامر، التضامن: "الحد من الفقر" وفر 34 ألف مشروع صغير فى الجيزة فقط، **الشروق**، العدد 3096، 2017/7/25، ص2.
33- طارق عبدالعال، بين رواتب الوزراء وأصحاب المعاشات أوجاع مجتمعية، **الشروق**، العدد 3368، 2018/4/23، ص7.
34- علاء عريبى، رؤى- المعاشات لو سمحت، **الوفد**، العدد 9774، 2018/4/23، ص5.
35- أميرة محمد السخاوى، أخبار الغلاء، **الأهرام**، العدد 47873، 2018/1/1، ص11.
36- رأى الأهرام، نظام تأمين صحى متكامل، **الأهرام**، العدد 47825، 2017/11/14، ص3.
37- علاء غانم، التغطية الصحية الشاملة واليوم العالمى للصحة، **الشروق**، العدد 3352، 2018/4/7، ص7.
38- عماد الدين حسين، توقعات بصدور قانون شهادة التأمين الجديدة لعمال اليومية خلال أسبوعين، **الشروق**، العدد 3296، 2018/2/10، ص3.
39- الشافعى محمد بشير، شهادات أمان من حقوق الإنسان، **الوفد**، العدد 9700، 2018/3/14، ص4.
40- سارة العيسوى، الجارحى: الحكومة اتخذت إجراءات جريئة لعلاج الاختلالات المزمنة، **الأهرام**، العدد 47769، 2017/9/19، ص5.
41- آية عامر، التضامن: 160 ألف مستفيد جديد من تكافل وكرامة فى يونيو المقبل، **الشروق**، العدد 3384، 2018/5/9، ص2.
42- أ.ش.أ، الحكومة: المصريات مكافحات مضحيات، **الشروق**، مرجع سابق، ص4.
43- فاروق جويدة، هوامش حرة – قضايا الشباب.. مسئولية وطن، **الأهرام**، العدد 48017، 2018/5/25، ص13.
44- زياد بهاء الدين، لكى يكون النمو الاقتصادى المرتقب متوازنا، **الشروق**، العدد 3152، 2017/9/19، ص12.
45- بهاء الدين أبوشقة، كلمة عدل – العمالة الوافدة، **الوفد**، العدد 9665، 2018/2/2، ص4.
46- عباس الطرابيلى، هموم مصرية – الأجور بلاعة الميزانية، **الوفد**، العدد 9581، 10/29/ 2017، ص2.
47- إسماعيل الأشول، تضامن البرلمان تعيد مناقشة مادة المساعدات الشهرية لذوى الاحتياجات الخاصة، **الشروق**، العدد 3232، 2017/12/8، ص11.
48- نجوى عبدالعزيز، بين السطر- رحلة عذاب السيارة الخاصة للمعاقين، **الوفد**، العدد 9665، 2018/2/11، ص5.
49- هالة السيد، إطلاق برنامج "من حقى فرصة تانية" لإعادة تأهيل الأطفال، **الأهرام**، العدد 47913، 2018/2/10، ص3.
50- أميرة هشام، وزيرة التضامن الاجتماعى تستقبل رئيس بعثة صندوق النقد وتناقش معه برامج الحماية الاجتماعية، **بوابة الأهرام الإلكترونية** gate.ahram.org.eg ، 2018/5/10، 15:36.

51- آية عامر، وزيرة التضـــامن: برنامج التغذية المدرســـية يكلف الدولة مليار جنية، **الشـــروق**، العدد 3160، 2017/9/27، ص3.
52- عماد الدين حسـين، علامة تعجب – من الذى تفاجأ برفع الأسـعار، **الشـروق**، العدد 3072، 2018/7/1، ص2.
53- محمود عشـــب، 2018 عام جنى ثمار الإصـــلاح، **الأهرام**، العدد 47873، 2018/1/1، ص17.
54- عماد الدين حسين، علامة تعجب – متى يتفهم المواطنون رفع الأسعار، **الشروق**، العدد 3401، 2018/5/26، ص2.
55- علاء عريبى، رؤى – التـأمين على العمـالـة المؤقتـة، **الوفـد**، العـدد 9775، 2018/6/10، ص11.
56- عبدالفتاح الجبالى، سبل علاج عجز الموازنة وإصلاح المالية العامة، **الأهرام**، العدد 48001، 2018/5/9، ص11.
57- أحمد اسـماعيل، بعثة صـندوق النقد تبحث السـياسـة النقدية مع قيادات المركزى، **الشـروق**، العدد 3192، 2017/10/29، الصفحة الأولى.
58- بهاء الدين أبوشقة، كلمة عدل – جشع التجار، **الوفد**، العدد 1761، 2017/11/30، ص4.
59- أسـامة الغزالى حرب،كلمات حرة – حماية المسـتهلك الفقير، **الأهرام**، العدد 74921، 2/18، 2018، ص11.
60- صـــفاء شـــاكر و ســـالى حســـن، ختان الإناث.. مجهودات متفرقة ونتائج محدودة، **الأهرام**، العدد 47789، 2017/10/9، ص2.
61- محمد السـيد حمادة، وزيرة التخطيط: خفض نسـبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر إلى صـفر% فى 2030، **الأهرام**، العدد 47921، 2018/2/18، ص6.
62- إسلام الشافعى، لوجه الله – هزيمة نظرية توازن السوق، **الوفد**، العدد 9775، 2018/6/10، ص11.
63- عماد الدين حسـين، علامة تعجب – عامل فنى أجره 1500 جنيه، **الشـروق**، العدد 3416، 2018/6/10، ص2.
64- حجاج الحســـينى، مواطن ومســـئول: أوجاع اليتامى.. التقاعس والواجب، **الأهرام**، العدد 47761، 2017/9/11، ص10.
65- أسامة الغزالى حرب،حماية المستهلك، **الأهرام**، العدد 47985، 2018/4/23، ص11.
66- بهاء الدين أبو شـــقة، كلمة عدل – برامج الإســـكان، **الوفد**، العدد 9624، 2017/12/16، ص4.
67- وجدى زين الدين، حكاوى – الدعم النقدى والتضـــخم، **الوفد**، العدد 9497، 2017/7/23، ص2.
68- أحمد بكير، كلام – نصيحة لوزير التموين، **الوفد**، العدد 1768، 2017/1/18، ص10.
69- عبدالفتاح الجبالى، العمالة غير المنتظمة والحماية الاجتماعية (2)، **الأهرام**، العدد 47945، 2018/3/14، ص11.
70- آية عامر، منظومة الضـمان الاجتماعى تضـم 190 ألف مسـتفيد فوق 65 عاماً، **الشـروق**، العدد 3280، 2018/1/25، ص2.
71- رأى الأهرام، حماية المواطن، **الأهرام**، العدد 48049، 2018/6/26، ص3.
72- محمود عشـــب، 2018 عام جنى ثمار الإصـــلاح، **الأهرام**، العدد 47873، 2018/1/1، ص17.
73- يمكن الرجوع إلى:

- وجدى زين الدين، حكاوى – الرقابة الحكومية غائبة، **الوفد**، العدد 9480، 2017/7/3، ص2.
- ----------، حكاوى – الحماية الاجتماعية والرقابة على الأسواق، **الوفد**، العدد 9782، 2018/18،6، الصفحة الأولى.
74- طارق يوسف، هموم وطن – سمك لبن وزارة التعليم، **الوفد**، العدد 9748، 2018/5/9، ص8.
75- عماد الدين حسين، علامة تعجب – من الذى تفاجأ برفع الأسعار، **الشروق**، العدد 3072، 2018/7/1، ص2.
76- رأى الأهرام، الضمان الاجتماعى للعمال، **الأهرام**، العدد 47937، 2018/3/6، ص3.
77- عبدالفتاح الجبالى، الدعم والأسعار والحماية الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص11.
78- علاء ثابت، حصاد 30 ساعة للرئيس فى نيقوسيا، **مرجع سابق**، الصفحة الأولى.
79- صلاح الدين عبدالله، خارج المقصورة – أكبر كذبة، **الوفد**، العدد 9679، 2018/2/18، ص9.
80- عماد الدين حسين، علامة تعجب – لماذا لا نجرب طريقة ذبح القطة، **الشروق**، العدد 3408، 2018/6/2، ص2.
81- محمد حماد، الشمول المالى تحد مستمر، **الأهرام**، العدد 47873، 2018/1/1، ص16.
82- زكى السعدنى، كلام جرئ – خصخصة التعليم الجامعى، **الوفد**، العدد 9645، 2018/1/9، ص7.
83- وجدى زين الدين، حكاوى – منظومة التعليم الفاشلة، **الوفد**، العدد 9540، 2017/1/11، ص2.
84- هالة السيد، الحكومة تتوسع فى برامج الحماية الاجتماعية لتشمل 4 ملايين أسرة، **الأهرام**، العدد 48041، 2018/6/18، ص8.
85- عماد الدين حسين، علامة – الاحتيال للحصول على تكافل وكرامة، **الشروق**، العدد 3312، 2018/2/26، ص2.
86- سليمان جودة، ادعموها يادكتور مصيلحى!، **الوفد**، العدد 9554، 2017/9/27، ص12.
87- طارق يوسف، هموم وطن – تحرير المواطن قبل الرغيف، **الوفد**، العدد 9506، 2017/8/2، ص8.
88- وفاء فايز، المصيلحى يقرر إضافة اللبن والعسل على البطاقات، **الشروق**، العدد 3104، 2 /2017/8، ص5.
89- سلوى فتحى، العنف ضد المرأة..إلى أين؟، **الأهرام**، العدد 47857، 2017/12/16، ص2.
90- آية عامر، وزيرة التضامن: برنامج التغذية المدرسية يكلف الدولة مليار جنيه، **الشروق**، العدد 3160، 2017/9/27، ص3.
91- أحمد عبدالتواب، كلمة عابرة – أين نشطاء حقوق المستهلك، **الأهرام**، العدد 47817، 2017/12/6، ص11.
92- فاطمة رمضان، سياسات الإصلاح الاقتصادى وبداية ظهور منظمات حقوق الإنسان وسط العمال، **الشروق**، العدد 3192، 2017/10/29، ص7.
93- أحمد محمد خليل، التعليم بين حكومة مدبولى والقطاع الخاص، **الوفد**، العدد 9782، 2017/9/27، ص12.
94- عماد الدين حسين، علامة تعجب – أولويات ولاية السيسى الثانية، **الشروق**، العدد 3368، 2018/4/23، ص2.
95- زياد بهاء الدين، الأسعار.. هل السيطرة عليها ممكنة؟، **الشروق**، العدد 3432، 2018/6/26، ص2.

96- محمد جاد، إعفاء سكن العائلة من الضريبة العقارية بالبطاقة الشخصية، **الأهرام**، العدد 47785، 10/5، 2017، ص5.
97- عماد الدين حسين، علامة تعجب – الاحتيال للحصول على تكافل وكرامة، **مرجع سابق**، ص2.
98- الشافعى محمد بشير، شهادات آمان من حقوق الإنسانية، **الوفد**، العدد 9700، 2018/3/14، ص4.
99- عزة أحمد هيكل، الفساد والتعليم انتباه، **الوفد**، العدد 9741، 2018/5/1، ص12.
100- محمود سيف النصر، جمعيات تهدم الأسرة المصرية، **الوفد**، العدد 9581، 10/29، 2017، ص5.
101- صفوت قابل، أين الإصلاح الاقتصادى، **الشروق**، العدد 3256، 2018/1/1، ص11.
102- أشرف البربرى، ضربة قلم – مصر جنة الفقراء فى الأرض، **الشروق**، العدد 3112، ص4.